



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

المجلس الشعبي الوطني

الجريدة الرسمية

للمداولات

الإدارة والتحرير: المجلس الشعبي الوطني 18 شارع يوسف زيوخود - الجزائر الهاتف: 73.86.00 الفاكس: 74.03.89 ح - ب ج : عوڤ مجاسب 74 - 8123 مفتاح 63	الإشتراك السنوي	
	خارج الوطن 1.000 دج.	داخل الوطن 600 دج.
المطلوب من المشتركين إرسال لفائف الورق الأخيرة عند تجديد اشتراكاتهم، والإعلام بمطالبهم.	ثمن النسخة الواحدة 15 دج.	

الفترة التشريعية السادسة

دورة الربيع لسنة 2007

الجلسة العلنية المنعقدة

يوم الاثنين 25 يونيو 2007

فهرس

- مواصلة مناقشة برنامج الحكومة.

محضر الجلسة العلنية العاشرة المنعقدة يوم الاثنين 25 يونيو 2007 (صباحا)

الرئاسة : السيد عبد العزيز زياري، رئيس المجلس الشعبي الوطني.

تمثيل الحكومة : السيد عبد العزيز بلخادم، رئيس الحكومة وأعضاؤها.

الاجتماعية.

سيدي الرئيس، رغم وجود برامج لتطوير المنشآت الأساسية، غير أنه لا علاقة لها ولا تأثير لها في الجبهة الاجتماعية، أي لا وجود لتوازن بين الجبهة الاجتماعية والمنشآت الأساسية، حيث ذكرتم ، سيدي الرئيس، أن نسبة 70٪ من البطالين من فئة الشباب. لذا وجب وضع برنامج لإحداث مناصب الشغل وتوفيرها بدلا من برنامج اجتماعي يتمثل في توزيع مبلغ 1.2 مليون في شأن قفة رمضان والحقيبة المدرسية ومنحة التمدرس. ويقول المثل "لا تعطي ابنك سمكة بل علمه كيف يصطاد السمك".

سيدي الرئيس، أرى أن منحة الشبكة الاجتماعية والمقدرة بمبلغ 3000 دج، قد لا تكفي لتغطية نفقات وصفا طبية واحدة، فكيف بمعيشة شهر!؟ وعليه، نقترح رفع هذه المنحة إلى مبلغ 6000 دج ريثما يتم توفير مناصب شغل دائمة لهذه الفئة.

كما نطالب برفع منحة الأم الماكثة بالبيت والمقدرة حاليا بمبلغ 400 دج، إلى مبلغ 5000 دج، وهو ما يمثل نصف مبلغ منحة الأمهات العازبات، هذا المصطلح الجديد الذي لم يعرفه أسلافنا والمنافي لأخلاقنا الإسلامية.

سيدي الرئيس، نلاحظ نحن في حركة مجتمع السلم، أن القدرة الشرائية متدهورة جدا. لذلك، نطالب برفع الحد الأدنى للأجر القاعدي المضمون إلى 20000 دج.

افتتحت الجلسة في الساعة التاسعة
والدقيقة الثامنة والخمسين (صباحا)

الرئيس : بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
الجلسة مفتوحة، وأحيل الكلمة مباشرة إلى السيد محمد جلال، فليتكلم.

السيد محمد جلال : بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
سيدي الرئيس،
سيدي رئيس الحكومة،
السيدات والسادة الوزراء،
السيدات والسادة النواب،
أسرة الإعلام والصحافة،
السلام عليكم جميعا ورحمة الله تعالى وبركاته.

أتوجه بداية، بالشكر الجزيل إلى كل مواطني ومواطنات ولاية معسكر الذين شرفونا بثقتهم العالية.

سيدي الرئيس، أبدأ مداخلتني بالجبهة الاجتماعية التي لم تنل حقه في برنامجكم، ولعل أهم مؤشر للحكومة يجب دراسته وتحليله هو المشاركة الضعيفة في الانتخابات التشريعية، ومعرفة سبب عزوف الناخبين عن التوجه إلى صناديق الاقتراع ولعل أهم الأسباب هو اليأس من التغيير، وكذا عدم وجود برامج خاصة تهتم بالجبهة الاجتماعية، ومعالجة البطالة، والآفات

ذلك خطرا على الصحة. لذلك، وجب إعادة بناء مستشفى آخر بمعايير دولية وصحية مع اختيار الموقع الملائم.

في مجال التنمية الريفية والدعم الفلاحي، يلاحظ أن المساعدات الموجهة في هذا الإطار - أي الدعم الموجه إلى فئة الفلاحين - لا تذهب إلى أصحابها، أي إلى الفلاحين الحقيقيين، بل إلى أشباه الفلاحين الذين سرعان ما يقومون بإعادة بيعها، مما يجعل هذا الدعم، لا يعطي ثماره المرجوة. لذا، يجب مراعاة الشروط وإعطاء الفرصة للفلاحين الحقيقيين، مع وضع برنامج للمتابعة والتوجيه.

في مجال إنشاء المؤسسات، ذكرت في البرنامج إنجازات الحكومة من بناء للمساجد والمدارس القرآنية والشبانية والثقافية والرياضية، غير أن هذه المؤسسات تفتقد المحرك الأساسي لها المتمثل في المؤطرين الأكفاء الذين يملكون برامج عملية ميدانية، تعود بالنفع على الأمة والشباب خاصة.

وأخيرا، إسهاما للدبلوماسية الجزائرية في معالجة بؤر التوتر في العالمين العربي والإسلامي والاتحاد الإفريقي، وفق قرارات الشرعية الدولية وحق الشعوب في تقرير المصير، وعلى رأس ذلك ما...

الرئيس : شكرا السيد محمد جلال، وأحيل الكلمة الآن إلى السيد محمد بن زغبوة، فليتفضل.

السيد محمد بن زغبوة : بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن ولاه.
السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،
السيد رئيس الحكومة،
السادة والسيدات معالي الوزراء،
زملائي وزميلاتي النواب،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أتقدم أولا، بخالص شكري إلى سكان ولاية جيجل الذين منحوني ثقتهم، وأتمنى أن أكون عند حسن ظنهم.

السيد رئيس الحكومة المحترم، ما أود ذكره في هذه المداخلة المحصورة بدقائق معدودة ينحصر في محورين: يتعلق المحور

كما نقترح رفع الغبن عن المواطن، وتكفل الدولة بجزء من مصاريف الغاز والكهرباء والماء كحق أساسي من حقوق المواطن في ثروات بلاده، كما هو معمول به في كثير من الدول مع مواطنيها.

سيدي الرئيس، ما موقف الحكومة من التشرذم الناتج عن التسرب المدرسي، والبطالة، وما ينجر عن ذلك من السقوط في فخ المخدرات والجريمة المنظمة؟ وما موقف الحكومة من تشغيل الأطفال واستغلالهم؟ ومن مشكل العنوسة والعزوبة؟ علما أن 9 ملايين جزائري وجزائرية، أي ربع السكان، عزابا وعازبات، وهي نسبة تهدد الاستقرار الاجتماعي مستقبلا.

سيدي الرئيس، نلاحظ كذلك ظاهرة بيع الخمر في الأحياء الشعبية وأمام الثانويات، وعلى مرأى ومسمع الجميع، مما يسهم في انحراف الشباب.

أما بالنسبة إلى المنشآت الأساسية وتطويرها، فما يزال مطار "غريس" بولاية معسكر مغلقا منذ خمس سنوات. لذا، نطالب بإعادة تشغيله لفائدة سكان ما يقارب ثلاث ولايات على الأقل، وهي (معسكر وسعيدة والبيض) مما سيسهم في الاستثمار وتشجيع المستثمرين.

كما نطالب بتأهيل خط السكة الحديدية الرابط بين حسين وبوحنيفية نظرا إلى كثرة الحوادث في هذا الطريق.

سيدي الرئيس، في مجال الموارد المائية والسدود نطالب بالإسراع في تنقية سدي بوحنيفية وفرقوق من الأحوال. كما نطالب بإنجاز مشروع سد وادي العبد بوادي الأبطال إضافة إلى بعث الدراسة المعطلة في مستوى الوزارة والخاصة بالمحيط المسقي لسهل غريس.

أما في مجال البحث العلمي، فما يزال سكان ولاية معسكر يطالبون بترقية مركزها الجامعي إلى جامعة.

وفي ميدان الصحة، يقارب عمر المستشفى الموجود بعاصمة الولاية 30 سنة وتعد "الأمينت" (L'amiante) المادة الأساسية في بنائه ولا تتجاوز مدة صلاحيتها عشر سنوات لتصبح بعد

ولاية عاصمتها الميلية، باعتبارها القلب النابض لثورة التحرير، الولاية الثانية، منطقة الشمال القسنطيني.

أما في المستوى الوطني، فسأحاول تقديم بعض المقترحات التي أراها مناسبة تماما لإنعاش الاقتصاد الوطني، وإنجاح هذا البرنامج أو أي برنامج اقتصادي كان، وإن كانت معروفة لدى الاقتصاديين، لكن أذكر بها.

السيد الرئيس، لقد باشرت الجزائر إصلاحات اقتصادية في السنوات السابقة مست قطاعات اقتصادية عديدة سواء في المستوى الكلي أو في المستوى الجزئي، لكنها فشلت في إصلاح أهم هذه القطاعات تأثيرا في الاقتصاد الوطني واستقراره، ألا وهو قطاع المال والأعمال، وحتى في برنامجكم الحالي أشترتم إلى بعض الإصلاحات التي ترونها جزء من الحل، لكنها في الحقيقة طروحات وليست آليات، لأن عملية الإصلاح ترتبط بالواقع المادي المبني على أساس التجربة، وليس مجرد طرح نظري. والآليات التي تحكم قطاع المال والأعمال تعد بمثابة النسيج الذي يحافظ على تركيبة الاقتصاد الوطني من التفكك والانحيار. لذلك نقترح، سيدي الرئيس، ما يأتي :

1- إجراء إصلاحات كاملة في القطاع المالي والمصرفي. فبالنسبة إلى الجانب المالي يتعلق الأمر بإنعاش بورصة الجزائر، حيث تعد أضعف بورصة في شمال إفريقيا والشرق الأوسط، وبقيت هيكلا بلا روح منذ إنشائها. أما فيما يخص الإصلاح المصرفي، فندعو إلى إنشاء بنوك متخصصة، وإقامة شراكة واسعة مع البنوك المتخصصة في العالم، لأن هذه الأخيرة تعد الشريان الذي يبقي الدورة الاقتصادية مستمرة عبر مختلف القطاعات الاقتصادية. إضافة إلى توسيع مجال الخدمات المصرفية في النشاطات التجارية بالمستوى الذي وصلت إليه الدول المتقدمة، وحتى بعض الدول العربية،

2- إصلاح بيئة أداء الأعمال، ويتعلق الأمر بتحسين مناخ الاستثمار في الجزائر، ذلك أنه إضافة إلى إصلاح البنوك يجب كذلك الإسراع في الإصلاح الإداري والضريبي، حيث تعتبر عراقيل حقيقية أمام كل مستثمر محلي وأجنبي...

الرئيس : أشكر السيد محمد بن زغوية، وأحيل الكلمة الآن إلى السيد طارق مير، فليفضل.

الأول بالمستوى المحلي للولاية، أما المحور الثاني، فيتعلق بالاقتصاد الوطني.

فيما يخص المحور الأول المتعلق بولاية جيجل، هذه الولاية التي لم تأخذ نصيبها الكافي من الدعم الاقتصادي في البرامج الحكومية السابقة، وخاصة فيما يخص المشاريع الاستثمارية الكبرى. التي تخفف من شدة معاناة سكان هذه الولاية. ولقد ذكرتم في برنامجكم لهذه العهدة أنكم خصصتم مبلغا ماليا معتبرا لإحياء منطقة بلارة بدائرة الميلية، وجعلها قطبا صناعيا في المنطقة، وذلك ما نتمناه. لكن ما لا نتمناه هو أن يؤول هذا القرار الذي اتخذتموه في هذا البرنامج، إلى ما آلت إليه المنطقة الحرة لبلارة نفسها في السنوات السابقة أو حتى المشاريع التي خصصت لها ولولاية جيجل، سابقا. لذا نطلب منكم، سيادة رئيس الحكومة، دعم هذا القرار وتجسيده، بإذن الله تعالى، في الآجال القريبة الممكنة، وهو ما نتمناه ويتمناه سكان ولاية جيجل.

إضافة إلى ذلك، ذكرتم، السيد رئيس الحكومة، في برنامجكم لهذه العهدة، نية الحكومة في تحويل ميناء جن جن إلى مركز نهائي للحاويات، وهو أمر مهم بالنسبة إلى الولاية، لكن سكان ولاية جيجل يطالبون كذلك بميناء متعدد الخدمات، بحيث تنفع الخدمات التي يقدمها هذا الميناء ليست ولاية جيجل فقط وإنما المنطقة برمتها، أي المنطقة الشرقية وخاصة منها ولايات ميله وقسنطينة وسطيف. وبالتالي، فإن لهذا الميناء أهمية كبيرة جدا بالنسبة إلى المنطقة.

إضافة إلى ذلك، لدي نقطة هامة، السيد رئيس الحكومة، وقد تدخل في نطاق اختصاصات السيد وزير العدل حافظ الأختام، وتتعلق ببناء سجن في منطقة سياحية مثل ولاية جيجل، وبالذات في مدخلها، الأمر الذي يتنافى وسمعة الولاية سياحيا. لذلك، نطلب من سيادتكم -بطلب من سكان الولاية- إعادة النظر في بناء هذا السجن، ذلك أن ولاية جيجل لا تحتاج إلى سجن، وإنما تحتاج إلى مشاريع استثمارية لتشغيل الشباب.

وعن التقسيم الإداري الجديد، والكلام موجه إلى السيد وزير الدولة، وزير الداخلية والجماعات المحلية، أشير إلى أن سكان شرق ولاية جيجل يطمحون إلى تحقيق أملهم في جعل منطقتهم

السيد طارق ميره : السيد رئيس المجلس،
السيد رئيس الحكومة،
السيدات والسادة النواب،
صباح الخير، أزول فلاون.

بين نص برنامج حكومتكم الذي سلم للنواب، والعرض الذي
قدمتموه، أضفتم بعض الأرقام للتوضيح.

إنكم من خلال عدم منح الوقت الكافي لنواب الشعب لتحضير
مداخلاتهم بجدية، والاعتماد على الأقل على مصادر أخرى
لمعينة الأرقام والإحصائيات التي قدمتموها، طرحتم بطريقة
غير مباشرة مشكلة مؤسساتية وسياسية، ألا وهي المكانة
المعطاة للبرلمان بصفة عامة ولدور النائب بصفة خاصة. فعلاوة
على كون النائب محروم من مساعدة الإدارة التي تعمل لصالح
الجهاز التنفيذي، الذي يملك صلاحيات واسعة مقارنة بالمجلس
الشعبي الوطني فإنه جرد من بعض صلاحياته، مما لا يساعد
على رفع الغبن وتحسين صورة البرلمان، الذي تدهورت قيمته
لدى الرأي العام الوطني. فمتى إذن، تصبح لنواب الشعب
نصوص قانونية توفر لهم الوسائل الأساسية لأداء مهمتهم على
أكمل وجه، خاصة في ميدان الرقابة على عمل الحكومة
والوساطة بين المجتمع والدولة؟

ومن هنا، لا يوجد في برنامجكم أي مؤشر عن التعديل
الدستوري، -وهو مشروع يعد، بطبيعة الحال، من أولويات
رئيس الجمهورية- رغم أنكم سبق وأن أعلنتم مرات عديدة أنه
سينجسد قريبا، إلى أن أصبحت القضية تشبه إلى حد بعيد
أسطورة الوحش "Lock ness".

سيدي رئيس الحكومة، بدلا من أن تعرضوا علينا برنامج
الحكومة، فضلتم أن تقدموا إلينا حصيلة نشاط عهدتين
رئاسيتين من بينهما العهدة الحالية، لقد نسيتم عهدة الرئيس
السابق اليايمين زروال رغم أنها كانت مدعومة تقريبا من قبل
نفس أحزاب التحالف. وكأن الجزائر عرفت النور ابتداءً من سنة
1999، وقبل ذلك، كانت تعيش في الظلمات.

في الواقع، إننا نقف حائرين أمام عودة تجيل الشخصية، وإذا
لم تشاطروني الرأي، فما عليكم إلا متابعة النشرة المتلفزة

للتأكد من ذلك. وتدعوني هذه الملاحظة إلى طرح قضية تراجع
الحريات العامة.

لا توجد وسيلة أخرى أفضل من وسائل الإعلام الثقيلة
بصفة عامة، والتلفزيون بصفة خاصة، لتجسيد وإعطاء
صورة واضحة عن هذا الاتجاه للتقيد الديمقراطي. ونجد
نفس النزعة الرامية لكسر أي تنظيم مستقل للمجتمع
المدني، وخير دليل على ذلك يعتبر إنشاء جمعية وطنية
أو ولائية، عملا محفوفًا بالمخاطر، حيث توجد قواعد غير
مكتوبة تقر التفريق بين الجمعيات القريبة من السلطة،
المرخص لها بالعمل، والجمعيات المستقلة التي تبقى
طلباتها حبيسة الأدرج. والمنطق نفسه ينطبق على تمويل
هذه الجمعيات.

إن استعادة هيبة الدولة، التي تعد الشرط الأساسي لضمان
السير الحسن للمؤسسات وحماية الأشخاص يجب ألا تكون
مناقضة لوجود مجتمع مدني قوي وفعال ومستقل.

هذا ويبدو لي أن الحكومة اختارت الاتجاه المعاكس، ألا وهو
تشديد الرقابة على المجتمع المدني، مما يذكرنا ببعض الأفكار
التسلطية السائدة في عهد الحزب الواحد. ومن هنا، فبدل
الحزب الواحد، تحاولون فرض الفكر الواحد.

سيدي رئيس الحكومة، تطرقتم في مقدمة عرضكم إلى ميثاق
السلم والمصالحة الوطنية، التي تعتبر حجر الأساس
لسياستكم. وفي نفس الوقت تدعمون مبدأ ترقية دولة القانون.
وعليه، خالفت الدولة، في هذه القضية المأساوية، مبدأ "دولة
القانون" القاضي بتجسيد العدالة، بحيث لا نستطيع أن نقف
محل الضحية.

لا صفح يرجى، ولا ثأر يؤخذ، وإنما العدالة تأخذ مجراها،
باعتبارها لبنة أساسية وجزء لا يتجزأ من دولة القانون، حيث
نستطيع، حقيقة، قياس مدى استعادة هيبة الدولة من عدمها.
ثم إن العفو الذي منح لهؤلاء وأولئك، لم يضع حدا للإرهاب،
ذلك أن سياسة العفو الشامل دون عدالة تضمد الجرح دون أن
تشفيه. وفي كل لحظة قد تكون الاستفاقة عنيفة، ويكون الدواء
أمر من الداء نفسه.

سواء باستحداث مناصب الشغل لفئة البطالين أو استرجاع استتباب الأمن أو تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مختلف ربوع هذا الوطن المفدى.

أيها الجمع الفاضل،

بودي أن أبدي بعض الملاحظات العامة في هذا المقام الجلجل، أبدأها بقطاع التربية والتعليم لأهميته في حياة الفرد والمجتمع. وهنا يجدر بنا التنويه بالجهود المبذولة من قبل الدولة في إصلاح المنظومة التربوية. لكن هذا الإصلاح يبقى ضعيف الجدوى ما لم يشمل الجانب المادي، أي الحالة الفيزيائية للمؤسسات التعليمية، وخاصة المدارس الابتدائية في المناطق الريفية.

علما أن الأمر لا يقتصر على نقص التدفئة والإطعام والنقل المدرسي، بل يتجاوزها إلى ترميمها وتزيينها، وإحداث وسائل الترفيه فيها، لجعل المحيط الذي يتعلم فيه التلميذ، قطبا مشعا بهيجا يبعث فيه الشوق والرغبة في الإقبال على التعلم من تلقاء نفسه، باعتبار أن الرغبة أو الدافع شرط من شروط التعلم، كما يعرف ذلك المربون. وباختصار، ينبغي ألا يقتصر الإصلاح على البرامج والمناهج والمواقيت وتأهيل الأساتذة والمعلمين بل يجب أن يشمل الحالة المادية للمؤسسات التعليم-ية، وإعطائها المكانة اللائقة والمشرفة لتشجيع على المحيط.

أيها الجمع الكريم،

قرأت في إحدى الصحف الوطنية أن الوزارة أعفت بعض التلاميذ في المدارس الريفية من مادة اللغة الأجنبية، أي اللغة الفرنسية في امتحان السنة السادسة، فلا أعتقد أن هذا الإجراء الظرفي يعد حلا لهذه المعضلة التي طالما يعانيها تلاميذ الريف، الذين هم في أمس الحاجة إلى تعلم هذه اللغة الأجنبية على غرار زملائهم في المدينة وفي المناطق الحضرية، أكثر مما هم في حاجة إلى الإعفاء من هذه المادة، والمثل يقول: "المهمة في سحنون وليست في تعريق النون" فالتلاميذ في حاجة إلى التحكم في مادة اللغة الفرنسية التي تمكنهم من استكمال مشوارهم الدراسي بكل جدارة واستحقاق. ويحضرني في هذا المقام المثل الصيني القائل: "إذا أعطيتني سمكة أطعمتني يوما، وإذا علمتني الصيد أطعمتني دهورا". فلنعلم أبناءنا الصيد، ولا نعطيهم السمك، وذلك يدخل في إطار مبدأ تكافؤ

كذلك حين تتحدثون عن الإرهاب، نلمس شيئا من الغموض، ولا يخفى عنكم حتما أن المواطن الجزائري معرض إلى متابعات قضائية بموجب نص من ميثاق السلم والمصالحة الوطنية، التي تجبره على عدم التطرق إلى هذه الظاهرة -الإرهاب- إلا بتسميتها بالمأساة الوطنية، وهذا هراء!

فعدم تسمية الأشياء بأسمائها يؤدي إلى طمس الحقيقة.

في النهاية، لقد كرس الخيار الذي تبنته التكتل السياسي بين الراديكاليين الممثلين للتيار الإسلامي، والدولة من أجل ترسيخ التيار المحافظ في المجتمع والمؤسسات. وبالتالي، نحن نشكك في رغبتكم لتبني القيم المعاصرة التي تطرقت إليها حصريا في خطابكم الذي يفتقر بطبيعة الحال، إلى الجوهر، ولا يحدد أي معلم للأمة. ثانميرث، شكرا.

الرئيس : شكرا السيد طارق مير، وأحيل الكلمة إلى السيد عيسى صلاح.

السيد عيسى صلاح : بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي النواب،

السيدات والسادة رجال الإعلام،

سلام الله عليكم ورحمته تعالى وبركاته.

أغتنم في البداية هذه الفرصة لأحيي مواطني ولاية بجاية التاريخية، وأشكر بالأخص المواطنين الذين منحوا ثقتهم لقائمة حزب جبهة التحرير الوطني. وأقول للجميع إننا نتمنى أن نكون في مستوى هذه الثقة، ونسأل الله أن يوفقنا في مسعانا ويسد خطانا فيما فيه خير للبلاد والعباد.

أما بعد،

إن برنامج الحكومة الذي نحن بصدد مناقشته طموح جدا في مختلف مجالاته على المديين القريب والبعيد، وذلك إذا ما روعي فيه التوازن بين كل جهات الوطن، وخاصة فيما يتعلق بتحسين ظروف معيشة المواطنين والتكفل بانشغالهم اليومية

السيدات والسادة أعضاء الحكومة،
زميلاتي وزملائي النواب،
أسرة الإعلام،
السلام عليكم.

خير ما أبتدأ به تدخلتي هذا هو تهنئة السيد رئيس الحكومة وطاقمه الحكومي، على تجديد الثقة فيهم من قبل رئيس الجمهورية. كما أتقدم بالتهنئة لي ولزملائي النواب على الثقة التي منحنا إياها الشعب بمناسبة الانتخابات التشريعية ليوم 17 مايو 2007 والتحاقنا بالمجلس الشعبي الوطني.

وأغتنم هذه الفرصة لتقديم الشكر والامتنان إلى كل سكان ولاية ميلة، الذين منحوا أصواتهم لقائمة التجمع الوطني الديمقراطي في الانتخابات التشريعية الأخيرة. وأتمنى أن أكون أنا وزميلي (2) في القائمة عند حسن ظنهم، ونعدهم، إن شاء الله، بالتكفل بانشغالاتهم.

أما فيما يخص تدخلتي هذا الخاص ببرنامج الحكومة المقدم من قبل رئيس الحكومة المحترم يوم 23 يونيو 2007، والمستمد من برنامج رئيس الجمهورية، فإننا في التجمع الوطني الديمقراطي، نزكي هذا البرنامج، ونشكر رئيس الحكومة وطاقمه على الجهود المبذولة من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني، وجعل الجزائر في مصاف الدول المتقدمة، ويمكننا تسجيل بعض الملاحظات والتي أسردها فيما يأتي :

نحن في التجمع الوطني الديمقراطي نفكر فيما بعد البترول، إذ يجب على الحكومة التركيز على ميادين اقتصادية أخرى. وحسب منظورنا، فإن الفلاحة والسياحة هما القطاعان الواجب التركيز عليهما للنهوض بالاقتصاد الوطني، ولكي يتسنى لنا ذلك، يجب الاهتمام بميدان الفلاحة وذلك بدعم الفلاح وتوفير الإمكانيات اللازمة له، وتشجيع الفلاحين من خلال وضع ميكانزمات جديدة تخص تقديم الدعم للفلاحين وكذا القروض.

أما في ميدان السياحة فيجب على الحكومة الاستثمار فيه بقوة، من خلال إنشاء مناطق سياحية على طول الخط الساحلي، وتشجيع الخواص، والاهتمام بالمناطق السياحية الموجودة في بلادنا.

الفرص. والحل في رأبي يكمن في تخصيص منحة المنطقة للمعلمين الذين يدرسون في المناطق البعيدة والجبلية، لتحفيزهم على الاستقرار وتحصيل النتائج المأمولة.

أيها الجمع الفاضل،

إذا أشرت إلى مبدأ تكافؤ الفرص في مجال التربية والتعليم، بإعطاء نفس الحظوظ لتلاميذ الريف كما في المدينة، فإنه يمكن اعتماد هذا المبدأ في التنمية وفي تحسين ظروف معيشة المواطنين وتأهيلها، حيث نسجل تباينا وتمايزا بين مختلف جهات الوطن وولاياته.

ففي مجال الغاز الطبيعي مثلا، نجد في ولاية بجاية التاريخية، التي صنعت مجد الجزائر بمؤتمر "الصومام"، تعاني تأخرا ملحوظا، حيث لا تتجاوز نسبة إيصال الغاز للمواطنين 17٪، في الوقت الذي تتجاوز هذه النسبة 70 و80٪ في ولايتين مجاورتين وهما سطيف وبرج بوعريريج. فأين نحن من النسبة الوطنية التي وردت في عرض فخامة السيد رئيس الحكومة والمقدرة بـ 37٪؟ فأين يكمن الخلل ياترى؟ ولماذا هذا التفاوت الشاسع؟

وفي مجال السياحة، فإن ولاية بجاية كما يعرف الجميع، ولاية سياحية من الدرجة الأولى تقع على شريط ساحلي يمتد على مسافة 100 كلم تستقطب السياح من مختلف جهات الوطن وخارجه، وتتوفر على ميناء للنقل البحري، ومطار دولي، مما يؤهلها لتبوء المراتب الأولى، ولتكون قطبا سياحيا قابلا للاستثمار الوطني والأجنبي على السواء. فينتعش هذا القطاع باستحداث مناصب الشغل وامتصاص البطالة. وتقتضي هذه المعطيات إيلاء اهتمام خاص لهذه الولاية، على غرار باقي الولايات السياحية عبر الوطن...

الرئيس : شكرا السيد عيسى صلاح، وأحيل الكلمة الآن إلى السيد فاروق إخلف، تفضل.

السيد فاروق إخلف : بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على رسول الله سيدنا محمد.
السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،
السيد رئيس الحكومة،

رابعا، فيما يخص برنامج الهضاب العليا، لقد استفادت هذا البرنامج ثلاث بلديات فقط من ولايتنا، وهي تاجنانت وأولاد خلوف ومشيرة. وعليه، نتساءل عن المقاييس التي اعتمدت في الاختيار. علما أن جنوب الولاية كله متشابه ولديه نفس المناخ. ولذلك نطلب من الحكومة مراجعة هذا البرنامج بولايتنا مع إضافة بقية بلديات جنوب الولاية، ويتعلق الأمر هنا ببلديات تلاغمة ووادي سقان ووادي العثمانية وعين الملوك وبن يحي عبد الرحمن وشلغوم العيد.

خامسا، فيما يخص الغاز الطبيعي أو بالأحرى غاز المدينة، تتكون ولاية ميله من 32 بلدية استفادت معظم بلدياتها هذه المادة، وبقيت بلديات قليلة تتمنى من الحكومة برمجتها في المستقبل.

كما توجد بولاية عدة تجمعات ثانوية ببعض البلديات تضاهي البلديات في عدد السكان. على سبيل المثال التجمع السكني بجبل عقاب ببلدية وادي العثمانية، والتجمع السكني لقرية بن بوالعيد ببلدية وادي سقان، هذه الأخيرة التي قام سكانها بكتابة مراسلة إلى معالي وزير الطاقة والمناجم في أواخر سنة 2005 مطالبين بتزويد قريتهم بمادة الغاز الطبيعي. علما أن الأنبوب الذي يزود المدينة الجديدة علي منجلي بولاية قسنطينة، يمر على بعد حوالي كيلو متر ونصف من قريتهم، وأن السكان تلقوا الرد من معالي وزير الطاقة والمناجم يخبرهم فيه بأن الوزارة ستسجل المشروع في سنة 2007، وهم ينتظرون هذا المشروع بفارغ الصبر ويعلقون آمالا كبيرة على معاليكم...

الرئيس : أشكر السيد فاروق إخلف، وأحيل الكلمة إلى السيد مصطفى بوظراف.

السيد مصطفى بوظراف : شكرا.

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد رئيس المجلس،

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

الإخوة النواب،

رجال الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

كما نقتراح -نحن في التجمع الوطني الديمقراطي- على الحكومة الاهتمام بالبيئة وذلك بتسطير برنامج يختص بمعالجة النفايات الصلبة المنزلية وتسييرها، وإنشاء قمامات عمومية عبر ولايات الوطن، ومع الحفاظ على الهواء وذلك بالتفكير في استعمال وقود جديد أقل تلويثا من الوقود القديم، وكذا الاهتمام بالمساحات الخضراء والغابات عن طريق تشكيل نظام جديد لتسيير هذه المناطق.

أما فيما يخص الدائرة الانتخابية التي أنتمي إليها وهي ولاية ميله، فأود التطرق إلى نقاط عديدة تخص الولاية، منها أولا، أحد المشاريع الكبرى للبلاد، والذي يمس ولايتنا، ألا وهو الطريق السريع شرق-غرب. يعرف الشطر التابع إلى إقليم ولايتنا تأخرا كبيرا في الإنجاز مقارنة بباقي الولايات التي يمر بها. وعليه، نطلب من الحكومة وخاصة من السيد وزير الأشغال العمومية التكفل بهذا الانشغال كونه يهم كل مواطني ولاية ميله، ولأن إنجاز هذا الطريق سيفك العزلة ويفتح أبواب الاستثمارات الكبرى بالولاية.

ثانيا، تعتبر ولاية ميله ولاية فلاحية بالدرجة الأولى، ويعتبر مشروع سد "بن هارون" مكسبا كبيرا للولاية. وكلنا نتأسف على التأخر الكبير في الإنجاز الذي يعرفه هذا المشروع، والذي وحسب معرفتنا به، فإنه سيزود معظم بلديات الولاية بالمياه الصالحة للشرب، إضافة إلى حوالي سبع ولايات مجاورة بمياه السقي. ولكن الملاحظ في الميدان أن كل ما أنجز من أشغال، يخص التزويد بالمياه الصالحة للشرب. أما أشغال التزويد بمياه السقي والتي تمس حوالي سبع ولايات مجاورة، لم تنطلق بعد، ونتساءل عن هذا التأخر.

ثالثا، سبق لي وأن ذكرت أن ولاية ميله ولاية فلاحية بالدرجة الأولى وتشتهر بزراعة الحبوب، خاصة القمح الصلب واللين والشعير. وتتركز هذه الزراعة خاصة في الجهة الجنوبية للولاية، ولكن المشكل الذي يعاينيه الفلاح يكمن في النقص الفادح في المخازن، خاصة بدائرة تلاغمة التي تضم ثلاث بلديات هي: تلاغمة ومشيرة ووادي سقان والتي عرفت هذه السنة منتوجا وفيرا. لذلك نطلب من معالي وزير الفلاحة برمجة مشاريع لإنجاز مخازن الحبوب بالمنطقة تقليلا من معاناة فلاحها في التنقل إلى البلديات المجاورة.

ثالثا، في التربية الوطنية : في مجال التكوين المتواصل الخاص بالمعلم والأستاذ، أقول إن هذه العملية القائمة حاليا وبشكلها الحالي لا تحقق شيئا بل هي مضيعة للوقت، وإهدار للمال، ورهن لمستقبل التلاميذ. فلا الأستاذ يكون (70٪) منهم لم يدرس حرفا من هذا التكوين) كيف يكون أو يكون نفسه وهو يدرس من السبت إلى الخميس برنامجا تنوء عن حملة الجبال؟ ولا هو يجري الامتحانات بصورة جدية كما عايشنا ذلك عن قرب، لذا نرجو مراجعة طريقة هذا التكوين المتواصل ليكون في صالح الأستاذ والتلميذ، وتحقيق الهدف المرجو منه وهو ترقية الأستاذ مستوى وشهادة.

رابعا، في الصحة : الصحة عندنا تعاني كل المراكز الصحية المبتوثة عندنا في الوطن أو على الأقل في أرياف ولاية مستغانم وقرها لا تؤدي دورها المنوط بها نظرا إلى انعدام الوسائل اللازمة وقلة الممرضين وانعدام الأدوية الاستعجالية.

كما نطالب بالحاح بإقامة مستشفى في دائرة عشعاشة بولاية مستغانم التي تبعد عن مركز الولاية بـ 80 كلم، هذه المنطقة المصنفة ضمن المناطق الموبوءة لتعرضها للتيفويد والقصور الكلوي وغيرها من الأمراض والأوبئة.

خامسا، في المياه : نتساءل، سيادة الرئيس، عن مصير سد بني يفرن بوادي الخير -وقد أشرتم إلى هذا في برنامجكم- بولاية مستغانم، الذي يمون مستغانم وأرزبو ووهران وهو معروف بالماو(MAO) هذا السد الذي تترنح به الأشغال وتنتقل من شركة إلى أخرى، مما يكلف الدولة أغلفة مالية إضافية بسبب التأخر. وعليه، نطالب بتسوية عاجلة وعادلة لسكان المنطقة المقام عليها السد.

كما نتساءل عن سد كراميس بمستغانم والذي صرفت عليه الملايير، حيث يؤكد المهندسون والخبراء أن إنجازها لم يكن بالكيفية المطلوبة.

سادسا، في البيئة : فيما يتعلق بقرار الحكومة الأخير، الذي يمنع استعمال رمال البحر للبناء ابتداء من سبتمبر، والاكتفاء برمال الأودية، نرى أن هذا القرار لم يأت في وقته، خاصة بعد انطلاق المشاريع الكبرى. ولذلك نتساءل في خضم هذا القرار :

بعد التهنئة الخالصة للسيد رئيس الحكومة والطاقم الحكومي، أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل مواطني ولاية مستغانم على الثقة التي وضعوها فينا وسنكون إن شاء الله تعالى عند حسن ثقتهم، وذلك بعون الله وتوفيقه.

ويعد،

كل عمل بشري له ما له وعليه ما عليه. ونحن إذ نشمن الكثير مما ورد في برنامج رئيس الحكومة، إلا أننا نبدي بعض الملاحظات لعلها تكون إضافات إيجابية ننتفع بها جميعا.

أولا، عن الثوابت الوطنية التي تعاني عناصرها الاعتداءات اليومية، خاصة اللغة العربية أحد العناصر الأساسية لشخصيتنا، حيث تذيب وتباد من قبل مسؤولينا في أغلب القطاعات. فأين تطبيق قانون اللغة العربية، الذي صادق عليه البرلمان ذات مرة؟ لم نسمع عن تطبيقه إلا في هذه القاعة أو عند معلم وأستاذ اللغة العربية داخل القسم، ثم حتى الاحتفالات بعاصمة الثقافة العربية، كل شيء يدار فيها بالفرنسية. إننا في حركة مجتمع السلم نهيب بسيادتكم أن تأخذوا هذا الأمر بكل جدية رغم إشارتكم إلى ذلك في مداخلتكم.

ثانيا، في باب التشغيل: أشار البرنامج في الصفحة 66 إلى أن الدولة تملك جهاز حماية اجتماعية يعكس تمسك الدولة بمبادئ العدالة والتكافؤ الاجتماعيين والتضامن الوطني، فأية عدالة وأي تكافؤ اجتماعي وأي تضامن، وعامل الشبكة الاجتماعية، وهو رب العائلة، الذي يعمل 8 ساعات في اليوم في معظم الأماكن من الوطن، يتقاضى مبلغ 3 آلاف دينار (300 ألف سنتيم)؟ عيب وعار على دولة خزائنها ملأى بالملايير وعاملها يتقاضى منحة شهرية هي بمقدار وجبة عند البعض. أوقفوا هذا العار، سيادة الرئيس، وأوقفوا طريقة تشغيل الشباب غير المحميين اجتماعيا، وعقود ما قبل التشغيل المجهول نهايتها. ولا يمكن السيد الرئيس أن ندخل هذا في باب امتصاص البطالة ونقلص نسبتها تبعا لذلك، نريد مناصب شغل حقيقية ودائمة وإننا في حركة مجتمع السلم نطالب باستحداث منحة العاطل المؤهل وغير المؤهل على غرار ما هو موجود عند كثير من الدول ريثما تجد له مكاتب التشغيل عملا يحفظ كرامته. كما نطالب إلى جانب ذلك برفع منحة كبار السن.

إسم "الحراقة"، حتى أنهم كونوا جمعية خاصة بهم تدعى "جمعية الحراقة".

ألا يكفيننا المأساة الوطنية وعدد المفقودين الذين بلغ عددهم - حسب إحصائيات هذه السنة 700 مفقود؟ شباب فضلوا ركوب قوارب الموت تجاه فردوس أوروبا المجهول، على البقاء في بلدهم. فأنا شخصيا هزتني حالة شاب من سيدي سالم (عناية) خاطر بزوجته وهي حامل، وإبنه البالغ من العمر أربع سنوات، في عرض البحر، وهم الآن مفقودين. فالأمر خطير، السيد الرئيس.

السيد الرئيس،

لم تقتصر الهجرة السرية على الشباب الأمي بل طالت الجامعيين أيضا الذين لم يجدوا عملا يناسب مؤهلاتهم العلمية، فاشتغلوا في المقاهي، وفي ورشات البناء، وفي الإدارة المحلية كأعوان غير دائمين وغير ذلك، وكذا الشروط التعجيزية لطالب منصب شغل من محسوبة ومفاضلة بين الجنسين، وإجبارية الخدمة العسكرية على الشباب خريجي الجامعات.

فمتى يحصل هؤلاء على منصب شغل؟ ومتى يتحصلون على سكن؟ ومتى سيكونون أسرة؟ ومتى سيستقرون اجتماعيا؟ ألم تفكروا، السيد الرئيس، في مراكز إيواء للشباب؟

عند دراستنا لبرنامجكم في الجزء المخصص لإصلاح مهام الدولة وتنظيمها وبالضبط التنمية المحلية، اقترحتم دعم الحفاظ على مناصب الشغل وإنشائها عن طريق إنجاز مشاريع جوارية مسجلة، خصوصا ضمن البرامج البلدية للتنمية. وبناء على هذا نسأل:

وكم من مناصب شغل ستنونون الحفاظ عليها؟

وكم من منصب ستحدثونه عن طريق إنجاز هذه المشاريع؟ بالنسبة إلى الإصلاحات الاقتصادية، وتحدثتم عن سياسة مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

نحن نرى عدم مطالبية الشباب بتسديد القروض المصغرة بعد مضي سنة مع الفوائد، إذ كيف نطالب الشاب بالتسديد مع الفوائد وهو لم يدخل السوق بعد؟ ثم كيف توظف هذه

1- ما مصير مشروع مليون سكن، للسيد رئيس الجمهورية؟

2- ما مصير مشروع الطريق السيار شرق - غرب؟

3- ما مصير المحاجر التي تدر أموالا طائلة للدولة والمقامة على سبيل المثال بسيدي لخضر بمستغانم، وتارقة بتموشنت، وغيرها من أماكن الوطن؟

4- ما مصير العمال عند غلق هذه المحاجر؟

5- كيف تكون تكلفة البناء مستقبلا؟

6- هل لرمال الأودية الخصائص الكاملة للبناء مثل رمال البحر.

وفقكم الله وسدد خطاكم وشكرا.

الرئيس : أشكر السيد مصطفى بوظراف، وأحيل الكلمة إلى السيدة كريمة بن نصيب.

السيدة كريمة بن نصيب : شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس المجلس،

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء،

زميلاتي وزملائي النواب، الأسرة الإعلامية.

السلام عليكم.

تخص مداخلتنا شريحة تمثل نسبة أكثر من 70٪ من الشعب الجزائري، ألا وهي شريحة الشباب.

السيد الرئيس،

لقد استندتم في برنامجكم إلى أسس برنامج فخامة رئيس الجمهورية الرامي إلى دعم النمو الاقتصادي، وبالتالي مكافحة البطالة والفقر والتي تقتضي تنفيذ برامج استثمارية واسعة ترمي إلى تقليص جوهري لنسبة البطالة، هذا الشبح الذي طارد ويطارد كثيرا من الشباب الجزائري، وكان العامل الرئيسي وراء مقاطعتهم الانتخابات التشريعية الأخيرة، حيث كما نعلم جميعا أن نسبة مشاركة الشباب في هذه الانتخابات كانت ضئيلة جدا بالمقارنة مع السنوات الماضية. الشباب لم يجد الضمانات الكافية للتوجه إلى صندوق الاقتراع بسبب سياسات الخصخصة وتنصل الدولة التي اعتمدتها الحكومات المتعاقبة والتي لم تخلف سوى البطالة وهشاشة العمل وكذا المشكل الأخطر الذي نجم عن هذه الآفة وهو الهجرة السرية أو ما يطلقون على أنفسهم

واتفاقيات المنظمة الدولية للشغل المصادق عليها والمتعلقة بالحماية الاجتماعية والأجور والحقوق النقابية في القطاعين العام والخاص.

2 - إلغاء المادة 87 مكرر من القانون رقم 90-14 كونها تحرم مئات آلاف العمال من الزيادة في الأجر القاعدي الأدنى المضمون.

نحن نواب حزب العمال نعتبر أنه من أجل إنقاذ الشبيبة الجزائرية وتمكينها من بناء مستقبلها، لا بد أن تسخر كل الإمكانيات المادية من ثروات تزخر بها الأمة لخدمة الشعب الجزائري، وأن توضع تحت تصرف الشباب لتمكينهم من الحصول على شهادة حقيقية معترف بها تضمن لهم عمل حقيقي بأجر حقيقي وليس هشا كعقود التشغيل المؤقتة.

كما نطالب بإنشاء منحة دخل أدنى لادماج البطالين من طالبي منصب شغل الجدد، والعمال المسرحين لأسباب اقتصادية تساوي نصف الأجر الأدنى المضمون.

إن الأمر السيد الرئيس، يتعلق بإنقاذ الشبيبة من التفسخ الأخلاقي وآفة تعاطي المخدرات والهلاك الجسدي عبر المغامرة...

الرئيس : أشكر السيدة كريمة بن نصيب، وأحيل الكلمة إلى السيد محمد الخامس تيجاني.

السيد محمد الخامس تيجاني : بسم الله الرحمن الرحيم
سيدي رئيس المجلس المحترم،
معالي رئيس الحكومة،
السادة الوزراء،
زميلاتي، زملائي النواب،
أعضاء الأسرة الإعلامية،
السلام عليكم.

لا يسعني في مقدمة تدخلي، إلا أن أتقدم إليكم، السيد رئيس الحكومة، بكل آيات التقدير والعرفان للجهود الجبارة التي بذلتوها بمعية طاقمكم الوزاري المحترم لتحضير هذا البرنامج

المؤسسات؟ هل سيصبح كل شبابنا سواء الجامعيين أو غيرهم تجارا؟ نحن نعتقد أن هذه هي "سياسة الأوكشاك"، إذ لا بد من إعادة فتح المؤسسات، ومنح فرص أكبر للشباب للحصول على مناصب شغل.

في هذا الإطار، اقترحتم أيضا إنشاء مائة (100) محل لكل بلدية، ونحن نرى أن هناك بلديات صغيرة لا تستوعب هذا الكم الهائل من المحلات. أما بالنسبة إلى المحلات التي وزعت فعلا على الشباب، فلقد علمنا أن بعض الشباب يستعملونها كمخازن، لأن أماكن إنشائها غير مريحة تجاريا.

السيد الرئيس، نحن نسجل اهتمامكم بالشبيبة الجزائرية في برنامجكم، ومحاولة إيجادكم الحلول المثلى لانقاذ هذه الفئة من المجتمع.

ولقد فكرتم في برنامجكم أن نسبة البطالة تقلصت بين سنتي 2001 و 2006 بـ 14,8٪ وذلك بفضل برنامجي دعم الانعاش والنمو الاقتصادي عن طريق إصلاح الأدوات مثل عقود التشغيل وإعادة النظر فيها.

فشركة مثل "ميتال ستيل" في الشرق الجزائري (عنابة)، تشغل الشباب عن طريق عقود مؤقتة براتب 8000 دج دون علاوات، مع العلم أنهم يعملون في ظروف قاسية ومثل هذا الراتب لا يكفيهم حتى لتسديد مصاريف التنقل لمكان العمل.

لذلك نعتقد أنه من الضروري إلغاء كل ميكانيزمات التشغيل الهش (من عقود ما قبل التشغيل، وتشغيل الشباب وشبكة اجتماعية ومؤسسات مصغرة...) لأنها حلول ترقينية ليست نهائية تعمم هشاشة العمل واللاتنظيم، مما يحطم قيمة الشهادات بما فيها الجامعية، ويعرض النساء -لاسيما في القطاع الخاص- لكل أنواع التحرش.

نحن نواب حزب العمال، نرى ضرورة توقيف الوضع غير الإنساني، خاصة وأن صناديق الدولة تتوفر على مداخيل معتبرة، مع ضرورة تجسيد الإجراءات الآتية الكفيلة -حسب رأينا- بتحسين مصير العمال وعائلاتهم :

1 - ارجاع دور الدولة في ضمان احترام تشريعات العمل،

بناء المدارس والإكليات والثانويات والمرافق الجامعية، ونفتخر أيضا بمجانية التعليم بكل أطواره.

كما نسجل ارتياحنا الحذر للنسب المعلن عنها في قطاع التربية، التي يجب ألا تحجب علينا التساؤل بصدق وشجاعة وصراحة عن مستوى التعليم ما قبل الجامعي ببلادنا، الذي أصبح من الضروري تقسيمه بدقة وموضوعية، إذ أن الاختلالات الحاصلة في هذه الأطوار تؤثر حتما في التحصيل العلمي بالجامعة والمعاهد المتخصصة، وبالتالي تنتقص من قيمة الشهادة الجامعية بالجزائر. إلا أنني أقول، وبكل ثقة وعن علم، إن جامعتنا بخير، حيث أن حاملي الشهادات الجامعية الجزائرية يلتحقون بمختلف الجامعات الأجنبية العالمية الكبرى ويحققون نتائج معتبرة.

وهنا أود التذكير بأن نظام LMD (ليسانس، ماجستير، دكتوراه) الذي تعتمده وزارة التعليم العالي تميمه والتحول إليه تدريجيا ويخطى مدروسة وثابتة، لا يمكنه، إن شاء الله، إلا النجاح، وقد بدأت نتائجه الإيجابية بالظهور وذلك من خلال ارتفاع نسب لنجاح، وتحسين المستوى. وعليكم، السيد رئيس الحكومة أن توفروا له كل الإمكانيات الضرورية لإتمام هذا الإصلاح في أسرع وقت ممكن.

ولا أدع هذه الفرصة تمر، دون التطرق إلى بعض انشغالات مواطني ولاية الوادي، التي أمثلها، وأغتنم هذه الفرصة لأتقدم إليهم بكل الشكر والامتنان لتزكيتهم لقائمة حزب جبهة التحرير الوطني ونعدهم بأن ترفع انشغالاتهم بكل أمانة وصدق إلى الجهات الوصية كلما كان الوقت سانحا، إن شاء الله.

السيد رئيس الحكومة، لقد سبقني زملائي ممثلي ولاية الوادي لطرح مشكلة عويصة تتمثل في تسعيرة الكهرباء، وأعيد، وأكرر على هذا المطلب الذي أضحى ضروريا. وأضيف إلى ذلك ضرورة التكفل وربما بصفة استعجالية، بتوليد الطاقة الكهربائية اللازمة، للمواطنين حتى نقضي نهائيا على مشكل الانقطاعات المتكررة وضعف التيار، خاصة في فصل الصيف.

أما بالنسبة إلى الغاز - وعند التكلم عن تطوير مناطق الجنوب وتحسين ظروف معيشة مواطنيها - فيستدعي انتباهنا مشكل

أخذين بعين الاعتبار تطلعات المواطنين وآمالهم بكل شرائحهم، ومترجمين في الوقت ذاته الإرادة الصادقة لفخامة رئيس الجمهورية لدفع عجلة التنمية لبلادنا، ووضع الأسس الصلبة لجزائر العزة والكرامة والأمن والرفق.

إن برنامجكم، السيد رئيس الحكومة، نلمس فيه استمرارية لمواصلة ودعم ما بدأتموه سابقا، ورغبة قوية لمواصلة التكفل بشتى القطاعات، وعزما راسخا لبناء دولة عصرية لا تزول بزوال الرجال، أخذين بعين الاعتبار أمني المواطنين وتطلعاتهم حاضرا، وتخططون لمستقبل واعد يضمن للأجيال القادمة مستقبلا أفضل.

وإذ أركي عن قناعة وتبصر هذا البرنامج، فإنني أود التطرق إلى جانب من جوانبه ألا وهو قطاع التربية الوطنية والتعليم ولو بقسط يسير، لا عن سبيل الانتقاص من مضمونه، ولكن من باب الإثراء لعلني أحظى - ولو بقدر يسير - من شرف الإسهام في استكمال هذا البرنامج الطموح الواعد.

السيد رئيس الحكومة، إن الجهود الجبارة التي تبذلها الدولة منذ بضع سنين في مجال التكوين والتعليم في كل أطواره وأنماطه لغني عن كل تذكير ولا يخفى على أحد، وأن الأموال الطائلة التي خصصت لهذا القطاع، لا ينكرها إلا جاحد. وأؤكد لكم، السيد الرئيس، أن هذه السياسة الرشيدة التي اعتمدها فخامة رئيس الجمهورية، لم ولن تذهب سدى، بإذن الله، وخير ما تستثمر فيه الأمم والشعوب، هو ميدان اكتساب المعارف والتعليم بكل أطواره والبحث العلمي. ذلك ما تعلمناه عبر تاريخ الأمم السابقة.

وفي هذا الصدد، وحتى نحافظ على هذه المكتسبات من جهة، ونمكن قطاع التعليم من أن ينهض بمستوى المواطن، من جهة أخرى، فإنني أدعوكم، السيد الرئيس، إلى مواصلة الانفاق بسخاء في هذا القطاع وذلك من خلال منح المكانة اللائقة لأسرة التعليم بكل أطواره، ذلك أن المكون يزداد عطاء ويزداد إخلاصه وحبه لمهنته إذا وفرنا له الظروف المادية، وأنزلناه المنزلة اللائقة به في المجتمع. ويحق لنا اليوم أن نفتخر بالأعداد الهائلة للتلاميذ والطلبة المتزايدة من سنة إلى أخرى، كما نشعر بكل ارتياح واطمئنان لمستقبل هذا القطاع بعد الإنجازات العملاقة

الإرهاب، وذلك بتشجيعها على العودة إلى قراها واستئناف نشاطاتها الاقتصادية من أجل رفايتها الاجتماعية.

- توظيف رجال المقاومة والدفاع الذاتي العاطلين عن العمل.

- مواصلة مجهود عصنة العدالة وتعزيز إمكاناتها بما فيها السجون.

- معالجة ملفات السكنات وكل المساعدات الاجتماعية عن طريق الإعلام الآلي.

- اعتماد مناهج شفافة عند التوظيف في الوظائف العمومية.

- ضمان النقل المدرسي لجميع الأطفال المتمدرسين خارج المناطق الحضرية.

- تخصيص منحة مدرسية كل ثلاثة أشهر لأبناء العائلات ذات الدخل المحدود أو المعدوم، وذلك من الطور الابتدائي إلى الطور الثانوي.

وفي إطار تحسين الوضع الاجتماعي للمواطنين، نقترح :

1 - إلغاء مقياس تشجيع النشاط الذي غالبا ما تستعمله البنوك حجة لرفض تقديم دعمها في إطار جملة الترتيبات المخصصة لدعم توفير مناصب الشغل من الشباب البطالين الذين تتراوح أعمارهم بين 30 و 50 سنة، بواسطة النشاطات المصغرة، لأن السوق هو السيد في تنظيم النشاطات.

2 - مضاعفة بناء المحلات لفائدة البطالين مباشرة بعد تسليم النشاط في 150.000 محل المبرمجة سابقا.

3 - إحداث حضيرة للسكن الوظيفي، خاصة بكل قطاع.

4 - منح قروض من الخزينة بشروط ملائمة لشراء مسكن لائق.

5 - دعم الترقية العقارية.

وفي إطار تنمية الثروة الوطنية لفائدة الجميع، نقترح :

1 - مساعدة المستثمرين بخصوص أسعار الحصول على العقار وذلك بنسبة 20٪ ورفع هذه المساعدة من 50٪ إلى 75٪ من أصل سعر العقار في المناطق التي ينبغي تنميتها مهما كانت أهمية الاستثمار، والتنازل على القطعة الأرضية بالدينار الرمزي في الهضاب العليا والجنوب.

2 - تخفيض أعباء أرباب عمل المؤسسات.

السيد رئيس الحكومة،

لقد عانت الجهة الشمالية لولاية ميله ويلات الإرهاب وفقدت بذلك معظم البلديات حصتها من التنمية طيلة عشرية كاملة. لذا

توزيع الغاز (غاز المدينة)، حيث أن نسبة التغطية بالولاية لا تتعدى 10٪ وباستثناء عاصمة الولاية أو بعض أحياء عاصمة الولاية، فإن باقي مدن الولاية وقراها تبقى محرومة من هذه الخدمة الضرورية.

أما عن مياه الشرب، فإن المياه في كل أنحاء الولاية غير صالحة للشرب نظرا إلى ارتفاع نسبة الملوحة بها ويلجأ ميسورو الحال...

الرئيس : أشكر السيد محمد الخامس تيجاني، وأحيل الكلمة إلى السيد بوجمعة طورشي.

السيد بوجمعة طورشي : شكر السيد الرئيس.

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،
السيد رئيس الحكومة،
معالي الوزراء، زملائي السيدات والسادة النواب،
السادة الحضور،
سلام الله عليكم وبعد،
السيد رئيس الحكومة،

لقد حملني أبناء ولايتي (ولاية ميله) بتمثيلهم في المجلس الشعبي الوطني مع زملائي النواب للعهد التشريعية 2007-2012، وأنا شاكر لهم جميعا على الثقة التي وضعوها في شخصي وبالأخص سكان دائرة فرجيو القديمة وكل بلدياتها، والولاية بصفة عامة.

السيد الرئيس،

لقد ورد برنامج الحكومة كاملا ووفيا ومكملا للبرامج السابقة وهي مستمدة من برنامج فخامة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة. ونحن في التجمع الوطني الديمقراطي ساندنا برنامج فخامته في سنة 1999 بالإنطلاق في برنامج دعم النمو الاقتصادي وتحسينه، وساندناه في سنة 2004 ببرنامج تكميلي لدعم النمو الاقتصادي وبهذا فنحن نركي برنامج الحكومة.

ولتعزيز الانسجام الوطني، أقترح :

- مواصلة التكفل بضحايا المساة الوطنية.

- مواصلة معالجة ملف المفقودين وهو واجب وطني.

- مساعدة العائلات المهجرة من مناطقها الريفية بفعل

رجال الصحافة المكتوبة والمرئية،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته،

اسمحو لي في البداية، سيادة الرئيس، أن أشكر جميع من
صوت لصالح قوائم حركة مجتمع السلم، وخاصة مواطني
ومواطنات ولاية "النعامة" من بلدية "البيوض" شمال الولاية، إلى
بلدية "خبين بوزرق" جنوبا.

السيد الرئيس،

لاحظنا في برنامج الحكومة عدم الإشارة إلى التقسيم الإداري
الجديد والذي كان في صلب الحملة الانتخابية لفخامة رئيس
الجمهورية. فهل الحكومة عازمة في المضي قدما في التقسيم
الإداري الجديد أم لا؟

كذلك لاحظنا غياب الإشارة إلى الولايات ذات الطابع الرعوي،
وباعتبار ولاية النعامة ولاية رعوية، نطلب منكم سيادة الرئيس،
دعم الموالين الحقيقيين، خاصة وأن الدعم الفلاحي في هذه
المناطق أثبت فشله، حيث تم إهدار الملايير في دعم الفلاحين
المزيفين دون الوصول إلى الأهداف المسطرة.

بالنسبة إلى البناءات، تعد المساعدة التي تقدم إلى المواطن
والمقدرة بمبلغ 50 مليون، غير كافية وذلك نظرا إلى الأسعار
المرتفعة جدا لمواد البناء بالولاية.

وعليه يجب دعم هذا المشروع أكثر والحرص على التوزيع
العادل لهذه السكنات.

بالنسبة إلى الإصلاحات في التعليم، يجب أن يبدأ هذا الإصلاح
بالمعلم وذلك بزيادة الأجور والتكفل بانشغالات المعلمين
والأساتذة واحتياجاتهم.

أما فيما يخص الأساتذة المجازين العاملون بتراب ولاية
النعامة، فإنهم يعانون الظلم والتهميش من خلال تجاهل المرسوم
التنفيذي رقم 95-300 المؤرخ في 04/10/1995 والذي ينص
على استفادة الموظفين المؤهلين التابعين للدولة والجماعات
المحلية والهيئات العمومية بامتيازات متمثلة في منحة الجنوب
المتوسط. فلماذا نحرم الأستاذ المجاز من هذا الحق رغم

نرجو منكم، السيد رئيس الحكومة، تعويض البلديات ببرنامج
خاص يخرجها من الحرمان والتأخر والفقر، وأخص بالذكر
البلديات الآتية: مينار زارزة وتلسدان حدادة وتسالة لمطاعي
وترعي باينان وحمالة والعياض برياس وعين البيضاء أحريش
ودراجي بوصول ويحي بني قشة.

ويخص هذا البرنامج كل المناطق الجبلية التي مسها وحطمها
الإرهاب في كافة أنحاء البلاد.

وفي مجال الأشغال العمومية والري، لقد أعطت الدولة أهمية
كبيرة لهذا القطاع بالولاية، حيث أنجز الكثير من الطرق البلدية
والولائية والوطنية، وهناك ما هو في طور الإنجاز، وما هو
مسجل، وهي مشكورة على كل هذه البرامج الطموحة، إلا أننا
نشدد على الصيانة بصفة دائمة لهذه الإنجازات.

سيدي وزير الداخلية، في إطار نقل إنشغالات المواطنين، فإن
مواطني بلدية فرجوة والبلديات المجاورة لها والتي تعيش الفقر
والحرمان، يطمحون ويرجون من سيادتكم أن ترقى فرجوة إلى
ولاية منتدبة في إطار التقسيم الإداري الجديد، وذلك لرفع الغبن
والفقر عن هذه المنطقة المجاهدة.

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

زملائي السيدات والسادة النواب، وفقكم الله وسدد خطاكم
والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

الرئيس : شكرا السيد بوجمعة طورشي، وأحيل الكلمة إلى
السيد الطيب شواكي،

السيد الطيب شواكي : بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة
والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة النواب،

معالي الوزراء،

والسكان بولاية النعامة في إضراب مفتوح منذ 2007/06/04 إلى يومنا هذا، ولم تحرك الوزارة ساكنا لحل المشاكل بين مدير القطاع والعمال. فكيف يعقل ذلك؟

بالنسبة إلى التنمية المحلية لا يتناسب حجم الأموال المستهلكة بولاية النعامة مع واقع التنمية. وعلى سبيل المثال لا الحصر تعاد الأرصدة ببلديات الولاية مرات عديدة وفي فترات متقاربة. فهل عجزنا على وضع رصيف يدوم 50 سنة أو 100 سنة؟ هذا إلى جانب الغش في بعض المشاريع وغياب الجودة، والغش في الدراسات. لذا، يجب سيادة الرئيس، تفعيل هيئات الرقابة والتفتيش على كل المستويات لحماية المال العام و"ترشيده وإشراك الحركة الجموعية في هذا المسعى النبيل.

هذا وأرى ضرورة ربط كل البلديات بغاز المدينة، خاصة وأن الأنبوب الرئيسي يمر عبر بعض البلديات إلى إسبانيا، مع ضرورة ترقية الإطارات الولائية، لأنها تعاني التهميش وعددها المعين بمرسوم رئاسي، يعد على أصابع اليد.

وفي الأخير، نحن في حركة مجتمع السلم، نؤكد على ما يأتي:
- العناية بمكانة الأئمة والعلماء والدعاة ورجال الفكر والثقافة.
كما أنه يفترض أن يكون قطاع الشؤون الدينية ضمن التنمية البشرية، وليس ضمن هياكل الدولة.
- إنشاء مجالس ولائية للمجتمع المدني لتنظيم الحركة الجموعية وإشراكها في التنمية المحلية.
- إعادة الاعتبار للمنتخبين المحليين وإعطائهم صلاحيات واسعة.

- ضرورة الفصل بين السلطات، ولتكن هذه الفترة التشريعية السادسة بداية ذلك كون البرلمان ليس غرفة للمصادقة على القوانين بل هو المقنن والمراقب.
- فتح المجال أمام البنوك الإسلامية.

إعطاء قروض حسنة للشباب البطال.

وكما تعلمون، سيادة الرئيس، يفوق الناتج المحلي الخام 150 مليار دولار وهو رقم يضعنا إلى جانب الدول الخليجية، وفي المرتبة الثانية بعد جنوب افريقيا. كما أن احتياطي الصرف يقارب 80 مليار دولار.

استيفائه لكل الشروط المذكورة؟ فكيف يحق لأساتذة شمال الصحراء (سعيدة وتسمسيلات)، الاستفادة من امتيازات الجنوب المتوسط بينما يحرم منها أهل الجنوب (النعامة والبيض وشار)؟

وبالمناسبة بحوزتي كشفي راتين أحدهما خاص بأستاذ مجاز بولاية سعيدة، وآخر بولاية النعامة، حيث تعطى هذه المنحة في ولاية سعيدة للأساتذة المجازين بينما يحرم منها نظرائهم في ولاية النعامة.

ولا يفوتنا أن نذكر أن وزارة التربية التزمت بالتسوية جراء الإتفاق بينها وبين الاتحادية الوطنية لعمال التربية في اجتماع 2005/05/15 وذلك بأثر رجعي.

ولكون الأساتذة المجازين للتعليم الأساسي هم من حاملي شهادات ليسانس، وهو مؤهل عال تعتبر الوزارة أن يكون متوفرا في معلميها، فلا بد من تحفيزهم للإلتحاق بالمناطق النائية. كما يجب التدخل الفعلي للوزارة من أجل رفع هذا الظلم في حق إطارات سلك التعليم في الولاية المعنية.

فيما يخص قطاع الصحة، ورغم رصد الدولة لمبالغ مالية هائلة، إلا أننا نلاحظ عدم تجسيد البرامج على أرض الواقع، وعلى سبيل المثال: رغم وجود عدة عمليات لاقتناء سيارات إسعاف ومنها الطبية، وسيارات ميدان وشاحنات منذ 2006، إلا أن حظيرة القطاعات الصحية تعاني نقصا كبيرا في ذلك.

- بخصوص الأطباء الأخصائيين، فقد وفي السيد وزير الصحة بالوعد الذي قدمه خلال الزيارة الميدانية للولاية، حيث تم تعيين أطباء أخصائيين في جميع الاختصاصات، إلا أنه لم يتم اقتناء الأجهزة الطبية اللازمة رغم توفر الأرصدة المالية الكافية منذ 2006.

- عدم اقتناء العتاد الجماعي وتجديد الأفرشة والأغطية لجميع الهياكل الصحية.

أما بالنسبة إلى البرامج الوطنية للصحة، خاصة الوقائية منها، فقد عرفت تدهورا في السنوات الماضية والأرقام خير دليل على ذلك. كما لا يخفى عليكم، سيادة الرئيس، أن عمال مديرية الصحة

الجمهورية لحصرها ووضعها في قالب ضيق ومقنن للتغلب عليها.

فبرنامج الحكومة الذي أعد بنظرتين متقاربتين رئاسية وحكومية، نلمس من خلاله، وفي كلتا الحالتين التوافق والتطابق الكلي للجهود المبذولة للقضاء على العراقيل والمعوقات التي يفتعلها الخصوم.

السيد الرئيس،

إن برنامج الحكومة حسب قراءتي له ورؤيتي الخاصة، جاء جامعا مانعا سواء تعلق الأمر بأجزائه السالفة الذكر أو المحاور الأساسية لاشتمالها على نقاط هامة. وكمثال على ذلك موضوع المصالحة الوطنية، الذي يشغل جميع المواطنين والذي يراه الشعب الجزائري سبيلا لإستقرار الوحدة والتآخي والنظرة الواعدة للمستقبل آمليين من خلاله تحقيق العدالة والعيش الكريم.

كما تضمن البرنامج - إلى جانب المصالحة - استكمال مسار تعزيز دولة القانون، الذي يشكل هو الآخر وحده عدة محاور ضخمة، حيث لم يغفل البرنامج التنمية الاقتصادية الدؤوبة للتكفل بالحاجات الأساسية للمواطن وتحقيق رغبته، ومكافحة البطالة والفقير.

كما لم يغفل المشروع الضخم الذي تعهد به فخامة السيد رئيس الجمهورية بإنجاز مليون سكن، والذي تسير أشغاله بوتيرة سريعة، وعناية رئاسية خاصة، لمتابعة العملية مع مختلف الجهات المحلية والمركزية.

هذا ويطمح برنامج الحكومة إلى تعزيز شبكة المنشآت القاعدية المعبر عنها بالأساسية وتوسيعها من أجل تحقيق تطلعات المواطنين الرامية إلى حياة العزة والكرامة والأمن والأمان، حيث عبر بصدق على إيلاء الحكومة الأهمية البالغة للحوار والتشاور، ساعية إلى بناء دولة الحق والقانون، بناء عصريا وهادفا لتطبيق البرنامج المقترح شكلا ومضمونا. مما يجعلني - كعضو برلماني حظيت بمناقشة برنامج الحكومة المعروض علينا للتحليل والمناقشة - لم أجد فيه، بعد قراءتي المتأنية له، ما أضيفه ذي قيمة تذكر أو تعديل أو حذف، لأنه تعرض بالتفصيل في أجزائه وفي محاوره ونقاطه وفصوله وحتى في

وفي انتظار تحقيق أكثر من 50 مليار دولار كإيرادات نفطية عام 2006، وجب التفكير في برنامج يعكس إيجابا على المواطنين ورفاهيته. والله من وراء القصد وهو المرتجى، وعليه التكلان ومنه التوفيق والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

الرئيس :

شكرا السيد الطيب شواكي، وأحيل الكلمة إلى السيد مصطفى عبيد.

السيد مصطفى عبيد : بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله والتابعين.

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني المحترم، السيد عبد العزيز زيارى،

السيد رئيس الحكومة المحترم، السيد عبد العزيز بلخادم،

السادة النواب المحترمين،

السادة الصحافيين والإعلاميين،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته،

يسعدني اليوم مناقشة برنامج الحكومة الموقرة، التي يرأسها الأخ الفاضل السيد عبد العزيز بلخادم الذي نكن له كل التقدير والاحترام، كما سعدت قبل هذا التاريخ لمناقشة برنامج حكومة السيد أحمد بن بيتور، وحكومة السيد علي بن فليس، والعجلة تدور، وها نحن اليوم نحظى بمناقشة البرنامج الثالث، متمنيا من صميم القلب أن يتم التصديق عليه بأغلبية الأعضاء الحاضرين، وهو أن إعتقادي الجازم، وخلال تصفحي وقراءتي المتواضعة للبرنامج بجميع أجزائه السبع ومن منطلق محتوى الدستور الذي ينص في الفترة الثانية من المادة 79 على الضبط الموكل لرئيس الحكومة لبرنامج حكومته، وعلى مضمون المادة 80 الملزمة لعرضه على المجلس الشعبي الوطني للموافقة والتصويت عليه، مع الإشارة إلى أن تجسيد تنفيذ هذا البرنامج ليس وليد الصدفة الحالية، فقد شرع فيه منذ 1979 كبرنامج للرئيس دوما للنمو الاقتصادي وتجسيده متبعا ببرنامج تكميلي سنة 2004 لدعم هذا النمو الذي ينحو منح اقتصاديا عصريا تدريجيا. وفي هذا الإطار، لا يسعني إلا أن أشيد بالجهود المضنية التي بذلها السيد رئيس الحكومة بمعية طاقمه الحكومي على الربط الموضوعي والقانوني بين نظرة ذات دلالة للخروج من الأزمة المتعددة الجوانب المتبناة من فخامة رئيس

الكريم، من خلال برنامج الدولة في كافة القطاعات، خاصة ما ورد في كلمة فخامة رئيس الجمهورية أمام كبار مسؤولي الدولة بتاريخ 22 أكتوبر 2003. أنتم أيها السادة كنتم حاضرون، حيث قال أن صندوق الجنوب جاء في إطار مقارنة وطنية تضامنية للنهوض بناوحي البلاد التي مازالت تنميتها تشهد تأخراً فادحاً. ومن خلال هذا سنعمل على إيصال أهم الانشغالات التي تنخر قوام المجتمع هناك. ولأنها متعددة المجاهيل بداية بكل أطرافها، ينبغي علينا العمل من أجل الوصول إلى الأهداف المسطرة وفق ما توفره الدولة من إمكانيات معتبرة جداً، لكن لعدة أسباب موضوعية وغير موضوعية، بات من الضروري التفكير الجاد والجماعي.

ففي الحقيقة عانت تلك الجهة سوء إيصال المعلومات، ولأننا ندرك جيداً ونحن على ضوء التغييرات التي تحدثت من حولنا وما تتركه من بصمات واضحة في المجتمع المحلي، نظراً إلى موقع الولاية من الناحية الجغرافية والجيوسياسية والاقتصادية، بالنسبة إلى الوطن، وهذا من واجبنا كأفراد وكمجتمع وسلطة.

السيد الرئيس،

لا بأس أن أعرج على أهم النقاط الحساسة التي تستوجب النظر فيها بعناية لازمة من أجل تحسين تلك الظروف منها:

أولاً/ التأطير: أصبحت الولاية مركزاً لتأهيل الإطارات ليتم نقلهم إلى ولايات أخرى، وهذا شرف عظيم لولايتنا لتكون مركز تكوين أو تأهيل.

ثانياً/ إعادة النظر في المرسوم التنفيذي رقم 28-95 المؤرخ في 24/02/1995.

ثالثاً/ تأهيل الإطارات المحلية وذلك لمعرفةهم بمتطلبات المجتمع الحقيقية.

رابعاً/ توسيع الاستشارة المحلية بالنسبة إلى المشاريع الكبرى الممركزة.

خامساً/ ترقية دائرة "جانيت" إلى ولاية كونها بعيدة عن مقر ولاية إليزي. وكل السادة الحضور يعرفون الطريق الرابط بينهما.

الإجابة الانفرادية للمتدخل . فمن جهتي الشخصية، أدمع - دون تحفظ - ما ورد في برنامج الحكومة، وأدعو بكل تواضع إلى تبنيه كونه أدمج في صلب اهتمامات برنامج فخامة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة. وفي هذا ما يدعوني مرة ثانية إلى التنويه والإشادة بجهود السيد رئيس الحكومة...

الرئيس: شكراً السيد مصطفى عبيد، وأحيل الكلمة إلى السيد علي بن سبباق.

السيد علي بن سبباق: بسم الله، والصلاة والسلام على أشرف خلق الله

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

زميلاتي، زملائي النواب،

السادة رجال الإعلام، السلام عليكم ورحمة الله.

بادئ ذي بدء، ولثقتنا المطلقة في حكومتنا، ولإدارتنا بأنه من واجبنا أن نتناول كافة المحاور الهامة بالنقد البناء والمكاشفة المؤسسة على الموضوعية والرصانة، بعيداً عن التشنج وتصفية الحسابات.

فمن هذا المنطلق، ومن هذا الباب، نعمل على تحقيق مصارحة شاملة بين الإنسان وبين نفسه وبينه وبين غيره.

فالأمة دولة، أيتها السيدات، أيها السادة، وإذا كانت الدولة عي القائد، فإن الأمة هي الموجه، والحصن المجدد لأساليب القيادة، والمؤشر بأفاقها البعيدة، وأن الذي بني على حق يأتي أكمله لامحالة فضيلة، فأنصتوا أيتها السيدات، أيها السادة.

إن ولاية إليزي ذات العمق الاستراتيجي، وبما تحمله من خصوصيات متعددة كباقي جهات الوطن، تتطلع من خالنا نحن النواب إلى تعزيز المكتسبات المسجلة من تجسيد برنامج فخامة رئيس الجمهورية، مما يملي علينا الوقوف على جملة من الانشغالات دون الحصر، والسعي لإيجاد حلول لبعض الاشكالات المستعصية، إذا طرحت بعقلانية ووجدت رجال يعملون دون هواده، ولتوفير الاستقرار والطمأنينة والعيش

الرسول صلى الله عليه وسلم : "صبرا آل ياسر، فإن موعدكم الجنة"، وذلك لما تعانون من آلام، خاصة في قضية (La scarelle) وأبشركم أنني اتصلت بستة (06) وزراء مشغولون بأمرهم ولا أريد كشف ذلك حتى لا يساء استغلاله، راجين من الله تعالى أن يكون الفرج على يد هذه الحكومة التي نلتمس في برنامجها الطموح كل الصدق والتفهم والثقة، فهنئنا لكم ووفقكم الله وسدد خطاكم.

ينصب تدخلي هذا حول محورين اثنين أحدهما وطني، والآخر محلي.

أولا/ الوطني: أتساءل من هذا المنبر عن كيفية توظيف برنامجكم بما يفيد البلاد ويجعل العلاقات بين وطننا والمحيط الدولي أكثر نجاعة وانسجام في ظل التحديات الكبرى المتمثلة في العولمة، والاقتصاد المتوحش، وسياسة الفوضى الخلاقة التي تحاك في مراكز صنع القرار العالمية، ونحن لسنا بمنأى عما يحدث في "الدارفور" و "فلسطين"، و"لبنان" و"العراق" وغيرهم. إذن، ما هي نظرة السيد رئيس الحكومة الجديدة لسياسة الجزائر على المديين القريب والمتوسط، خاصة في السنوات المعاصرة أمام هذه التحديات؟.

وعن الاقتصاد وخصوصا المحروقات، كلنا يعلم أن عصرنا عصر التكتلات السياسية والاقتصادية، إذ يثير موضوع الغاز جدلا واسعا هذه الأيام، وتوجد دول عظمى مثل روسيا من دعت إلى تأسيس منظمة جديدة للغاز على غرار منظمة "الأوبك"، والسؤال المطروح السيد الرئيس، هو: هل يمكنكم إطلاع السيدات والسادة الزملاء النواب على ما يقترحه برنامج الحكومة إزاء مسألة الغاز عموما، وتأسيس هذه المنظمة خصوصا؟

سؤال آخر موجه إلى معالي وزير الطاقة والمناجم -حفظه الله- يتعلق بالمناقصات الدولية في قطاعه والتي تبلغ أكثر من 15 مليار دولار (24 Pouces-Még-Roudnous)

ويحكم تجربتي وتخصصي في هذا المجال أكثر من 25 سنة، فلقد لاحظت بألم التركيز على ثلاث شركات معينة تكاد تنفرد بالدخول في مناقصات تتعلق بإنجاز مشاريع مد أنابيب الغاز،

سادسا/ السيد معالي وزير العدل، تطرق برنامج الحكومة إلى السادة القضاة، لكن أغفل الكتاب، وكل ما يتعلق بهم، علما أن حضور الكاتب ضروري وإجباري مع القضاة.

سابعا/ التفكير جيدا في ما سبق ذكره وذلك بتكثيف الزيارات الميدانية قصد الاطلاع عن قرب على المشاكل الحقيقية مثل ما فعل معالي وزير الصحة، ونحن نشكره على ذلك.

والتمس من السيد وزير التربية زيارة الولاية ولو لمرة واحدة ولو بعد عقد من الزمن.

ثامنا/ إعادة النظر في معايير الانتقال بالنسبة إلى الموسم الدراسي 2006-2007، وإعادة فتح مركز لتصحيح شهادة التعليم المتوسط على مستوى الولاية عوضا عن الجزائر العاصمة.

هذا وسمعت من المتوقع وحسب مصادر الإرساد الجوي، أن درجة الحرارة تصل 50 درجة باليزي ولم نشهد أي تهويل، وكأن الأمر عاد جدا ولم يتم التفكير في دعم فاتورة الكهرباء التي باتت من الضروري تسديدها كما نسدد فاتورتي الماء والدواء، ناهيك عن الكماليات وكلنا نجبها. شكرنا السيد الرئيس.

الرئيس : شكرنا السيد علي بن سبباق، وأحيل الكلمة إلى السيد عيسى حمدي.

السيد عيسى حمدي : شكرنا السيد الرئيس. بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على محمد أبا القاسم صلت عليك ملائكة السماء، أما بعد، السيد رئيس المجلس، السيد رئيس الحكومة، السيدات والسادة الوزراء، إخواني النواب، أسرة الإعلام والصحافة، مرة ثانية، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أغتنم هذه الفرصة الثمينة لأزف شكري إلى كل سكان ولاية "الأغواط"، الذين منحوني ثقتهم صبرا أهل الأغواط كما قال

التي تستعمل نسبة 15٪ من فروعها مع الشركات الوطنية، وكذا مع الشركات الخاصة الجزائرية) من المناقصات المعلن عنها وإعطائها الأولوية في الحصول على المناقصة ودعمها بامتيازات خاصة كالإعفاء من الضرائب لمدة خمس سنوات كما كان معمولا به في وكالة ترقية ودعم الإستثمار (APSI) والجمارك. كما لا يفوتني أن أثنى قرار السيد رئيس الجمهورية -حفظه الله- وكذا السيد رئيس الحكومة وكل من وراء...

الرئيس: شكرا السيد عيسى حمدي، وأحيل الكلمة إلى السيد بوفاتح بن بوزيد،

السيد بوفاتح بن بوزيد: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على رسول الله، السيد رئيس المجلس، السيد رئيس الحكومة، السيدات والسادة الوزراء، أخواتي، إخواني النواب، رجال الإعلام والصحافة، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

لا يفوتني أن أتقدم بالشكر الجزيل وجميل العرفان إلى مواطني ولاية بسكرة، الذين وضعوا ثقتهم في قائمة حركة مجتمع السلم.

السيد الرئيس، إذ نثمن في حركة مجتمع السلم مسار المصالحة الوطنية والتنمية الشاملة والكاملة والتكفل بالجهة الاجتماعية والاصلاحات الجوهرية التي تركز الديمقراطية والحريات، نثمن ما تبذله حكومتكم من جهود في شتى المجالات، لكن لدينا بعض الملاحظات والاقتراحات أتمنى أن تجد أذانا صاغية وإرادة فعالة للتكفل بها.

السيد الرئيس، لاحظنا، نحن في حركة مجتمع السلم، في برنامجكم أنكم تطرقتم إلى محاربة الآفات الاجتماعية التي نرى ضرورة معالجتها بالرجوع إلى ديننا الحنيف الإسلام، وتفعيل المؤسسات لتؤدي دورها التربوي والثقافي.

وإنشاء محطات تحت عنوان "السرعة في الإنجاز"، على الرغم من وجود أكثر من 250 شركة دولية ووطنية ذات جودة وخبرة عالية، تستبعد من هذه المناقصات. كما لاحظت بحكم وجودي في الميدان كمستثمر أو كما كنت عاملا، أن هذه الشركات تمر بنا كعناوين فقط دون أن تحوز على أي عتاد للإنجاز الممنوح.

وكل ما تفعله يكمن في جلب أشخاص مثل السوريين والمصريين وغيرهم دون تخصص وهذا كله تحت عنوان "متعاملين أجانب" ضمن إتفاقية مبرمة بينهم، وهم بدورهم يقومون باستغلال الشركات الجزائرية عمومية كانت أو خاصة.

- ونحن من بين ضحاياهم - لإنجاز المشروع على طريق المناولة. والأغرب من ذلك، أن هذه الشركات الوهمية تأخذ حصة الأسد من الأموال - والتي كما ذكرت تتجاوز 15 مليار دولار - ولا تنال الشركات الجزائرية إلا الفتات، رغم أن شركاتنا أثبتت نجاحها في الميدان عبر العديد من الدول، حيث يكفي أن نشير إلى تجربة "سوناطراك" الراشدة في اليمن وغيرها من الدول.

إضافة إلى ذلك، فإن الشركات الجزائرية، وإن تحصلت على أي مشروع، فإنها تواجه مضايقات وعراقيل لا حصر لها، وأكبر شاهد على ذلك المناقصات الحالية لشركة "سونلغاز" مع الجزائريين.

وإنني أناشدكم، السيد رئيس الحكومة، أن تتدخلوا في هذا الموضوع، خاصة في مجال تبديد الثروات المالية الطائلة الخارجة عن حدود الوطن وذلك بسن قوانين تفرض على هذه الشركات الأجنبية أن تنجز بنفسها لا أن توكل الأمر لشركات أخرى عن طريق تصريح معلن قبل إبرام العقود، ذلك أن اقتصاد البترول والمحروقات يمثل نسبة 95٪ من منتجاتنا مع العمل على إجبارها على توظيف اليد العاملة الجزائرية تفاديا لما وقع بمدينة عين أمناس، حيث يتم استغلال 300 حارس فليبيني، بينما شبابنا عاطل.

وعليه، نطالب، السيد الرئيس، بإجبارهم بتوظيف اليد العاملة المحلية، كما نرجو إتاحة الفرصة للشركات الجزائرية العمومية والخاصة. ومنحها كافة التسهيلات (مثلما تفعل سوناطراك

- نقص في مياه السقي.
- غلاء فاتورة الكهرباء الفلاحية.
- ظهور أمراض تهدد ثروة النخيل، وحسب بعض الفلاحين فإن أسباب هذه الأمراض لها علاقة بالبيوت البلاستيكية، ولطمأنة الفلاح نقترح دراسة ميدانية.
- حماية النخيل الواقعة بضفاف وادي جدي من الإنجرافات.
- يتساءل الموال على أسباب تعطل انطلاق مركز تطوير السلالة الغنمية الجلالية البيضاء بأولاد جلال.
- يطالب الموالون بمشاريع دعم رعوي على غرار ما هي عليه مشاريع الدعم الفلاحي.

- 2- في جانب الطاقة الكهربائية :
- إن وضعية الطاقة الكهربائية بولاية بسكرة تشهد ضعفا وانقطاعات، خاصة في فصل الصيف، مما أدى إلى استمرار تعطيل مصالح المواطن الإدارية والاقتصادية والإتلاف المستمر للآلات، وهذا راجع إلى :
- قدم الشبكة الأرضية للخطوط الكهربائية، مما يسبب في ضياع الطاقة.
- لقد تقرر إنجاز محطة كهربائية بطاقة 60 ألف واط سنة 1999 وتم نشر القرار بالجريدة الرسمية- لتغطية النقص الموجود بالجهة الغربية للولاية.
- تصدع بعض البنايات الخاصة بالمحولات الكهربائية.

وعليه أقترح على سيادتكم ربط الشبكة الكهربائية، بالشمال والجنوب والهضاب وذلك بالإسراع في إنجاز المحطات الخاصة بذلك والإنطلاق في إنجاز محطة بطاقة 60 ألف بمدينة أولاد جلال، وتجديد الخطوط الأرضية وإعادة صيانة المحولات، ونظرا إلى ضرورة استهلاك الطاقة الكهربائية بالجنوب خاصة في فصل الصيف أقترح إعفاء أو تخصيص تسعيرة جزافية لمواطني الجنوب.

- 3- توقيت العمل في فصل الصيف :
- أشترك مع إخواني النواب وأضم صوتي إليهم، ونطلب من سيادتكم أن يكون العمل بالدوام الواحد.

- 4- التقسيم الإداري :
- إن سكان بلديات الزاب الغربي لولاية بسكرة والمتكونة من

السيد الرئيس،

لاحظنا عدم التطرق في برنامجكم إلى ترقية حملة الشهادات وأصحاب الكفاءات والقدرات، وأصحاب العلم والفكر، في الوقت الذي يدور الحديث عن نزيف الطاقات البشرية وهجرة الأدمغة.

السيد الرئيس، نتأسف لوجود قوانين تفسح المجال لانتشار الرذيلة كما هو الحال لما أصبح يعرف بالأمهات العازبات واللواتي لهن منحة تقدر بمبلغ 10000 دج، وفي الوقت نفسه ما تزال المرأة الماكثة بالبيت، خاصة الأم المريية، دون حق كمرية للأجيال، ومهنتها عبارة عن لاشيء.

السيد الرئيس، نحن في حركة مجتمع السلم نرى أن مختلف الإنجازات المحققة في جميع الميادين، لا تعكس المعاناة الحقيقية للمواطن الذي هو اليوم في أمس الحاجة إلي تنمية حقيقية لا إلى حماية. ثم إن سياسة الأجور المعتمدة بعيدة كل البعد عن القدرة الشرائية. لذا نقترح رفع الحد الأدنى للأجور إلى 20000 دج.

السيد الرئيس، أزمنا ليست أزمة قوانين بل أزمة أخلاق، كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم "إنما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق".

السيد الرئيس، هل يعاقب المنتخب المحلي المنتدب بمنعه حق من حقوقه المكفولة قانونا؟ إن مراسلة المديرية العامة للميزانية رقم 4571 المؤرخة في 11 سبتمبر 2006 والتي تفسر المادة 10 من المرسوم التنفيذي رقم 91-463 التي تنص على الأجر الأخير قبل الإنتداب غير القابل للنمو خلال العهدة الإنتخابية، نقول لا اجتهد مع القانون ولا بد أن نفرق بين المنحة والأجر، سيدي الرئيس نطلب من سيادتكم المحترمة التدخل للتكفل برد الحق لهذا المنتخب الذي يرى نفسه مهانا في حق من حقوقه وتحت رحمة الإدارة.

سيدي الرئيس،

لقد حققت ولاية بسكرة قفزة نوعية في مجال التنمية ، لكن توجد نقائص أردنا ذكرها فيما يأتي :

1- في الجانب الفلاحي :

- نقص في مد شبكة الكهرباء الريفية والفلاحية.

- نقص في المسالك الريفية.

خلالها ينطلق الاقتصاد وإحداث مناصب شغل دائمة، فلا يجب التنازل عنها عند الإنجاز للأجانب كمطار الجزائر العاصمة مثلا، الذي بعد انتهاء الأشغال به، منح لشركة فرنسية مطار باريس، كما تنوي الحكومة أيضا التنازل على الطريق السيار شرق-غرب وميترو الجزائر تحت غطاء إعطاء حق الامتياز لتحسين الخدمة والأداء والسير الحسن للمنشآت.

وكان الإطارات الجزائرية لا تحسن تسيير هذه المنشآت الكبرى كمطار الجزائر الدولي، تسيير الماء بالجزائر العاصمة ولايات أخرى من قبل "سوياز" وجلب الماء وتوزيعه من قبل "أوراسكوم" مستقبلا.

كما سيمس ذلك قطاعي الكهرباء والموانئ مثل ما هو الحال في ولاية بجاية، وكل قطاعات الخدمات دون استثناء كما تنص عليه الاتفاقية العامة للتجارة في قطاع الخدمات (AGCS) وهو شرط من شروط الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

سيدي رئيس الحكومة،

إن الدولة صرفت مبالغ كبرى لتسيير ميناء جنجن واستدانت من أجله في الأوقات الصعبة، وكلنا يعلم الأهداف السابقة لإنجازه وكذا منطقة بلارة، لكن وكما يقول الاقتصاديون: "رأسمال جبان، لا مؤسسات أجنبية استثمرت ولا أجانب أتوا".

نحن نطلب إعادة الاعتبار لهذا المرفق لإحداث حركية اقتصادية، خاصة في ولاية كولاية جيجل التي ترتفع بها نسبة البطالة جدا.

سيدي رئيس الحكومة،

أنجزت الدولة في السنوات الأخيرة آلاف الكيلومترات من الطرقات منها طرقات بلدية وولائية ووطنية، إلا أن عامل الصيانة يبقى علامة استفهام، هل ستفتحون مؤسسات بلدية وولائية لصيانة الطرق علما أن ميزانية البلديات لا تغطي كل ذلك، وفي المقابل نجد المواطن يسدد ضريبة عن طريق القسيمة السنوية للسيارات.

أما عن فتح القطاع المصرفي، فتستخدم المؤسسات المالية الدولية مسألة الفساد كذريعة لفرض تدخل المنظمات غير

دائرتي أولاد جلال وسيدي خالد وبلدياتهما الشعبية الدوسن، البساس، ورأس الميعاد، يطالبون بإلحاح ترقية مدينتهم أولا جلال إلى مصف الولايات المقترحة في التقسيم الإداري الجديد، حيث تتوفر المنطقة على المؤهلات الآتية :
- الموقع الجغرافي : بعدها على مقر الولاية الأم بـ 100 كلم وعن مدينة بوسعادة بـ 150 كلم وعن مدينة تفرت بـ 200 كلم.

لقد ارتقت مدينة أولاد جلال إلى دائرة سنة 1974، وتقدر المساحة الإجمالية للولاية المقترحة بـ 11286,33 كلم² أي ما يعادل نسبة 52,47٪ من مساحة الولاية الأم، ويبلغ عدد سكانها 171.990 نسمة أي ما يقارب نسبة 23,37٪ من عدد سكان الولاية الأم.

- الجانب الاقتصادي :

تعتبر منطقة فلاحية ورعوية، وتتميز بثروة حيوانية هامة خاصة الغنم حيث تشتهر عالميا بهذه السلالة من حيث الجودة.

سيدي الرئيس،

لقد تقدم كل من السيد والي ولاية بسكرة والمجلس الشعبي الولائي بطلب التماس ترقية مدينة أولاد جلال إلى ولاية في التقسيم الإداري المرتقب.

سيدي الرئيس،

إن مواطني البلديات الست، أولاد جلال، الشعبية، الدوسن، سيدي خالد والبساس...

الرئيس : شكرا السيد بوفاتح بن بوزيد، وأحيل الكلمة إلى السيد أحمد عبيد، فليتفضل.

السيد أحمد عبيد : سيدي الرئيس،

سيدي رئيس الحكومة،

زملائي النواب،

السلام عليكم.

سيدي الرئيس،

يعد قطاع الأشغال العمومية من أهم القطاعات التي مسها برنامج دعم النمو، كما أنه من الأسس المادية للدولة والتي من

النوعية، بدءاً بوضع معايير للترشح للمناصب الانتخابية، تعتمد على الكفاءة والقدرة والإلتزام واعتماد أسلوب الانتخاب على الأشخاص ضمن القوائم وليس على القوائم في حد ذاتها.

أما بخصوص تجديد الإدارة المحلية وتحسين أنماط التسيير المحلي، سيدي الرئيس أن الأوان، لأنه من الضرورة بمكان، أن نبت نهائياً في تكريس فعلي للمركزية وعدم التمركز على أرض الواقع بما يمنح للجماعات المحلية صلاحيات وقدرات لتجسيد المشاريع التنموية حسب الحاجات الاجتماعية والاقتصادية للمناطق، كما يمنحها هامشاً كبيراً لإطلاق المبادرات وصياغة الحلول في إطار السياسات الوطنية المعتمدة وبما يؤكد على الدور الطائفي التنموي للجماعات المحلية من البلدية والولاية التي تمثل الخلية الأساسية والصلبة للدولة وللمجتمع.

- وضع أسس جديدة للجباية المحلية تمكن البلديات من تحسين مواردها، فعلى سبيل المثال لا الحصر، ولاية جيجل بها ثروة غابية وفي البلدية التي كنت أرأسها لا تأخذ ولاستيمتيا واحداً من ثروة الفلين! فيجب وضع أسس جديدة للجباية المحلية بما يمكن البلديات من العمل والتنمية.

- إعادة التكييف للعلاقة بين المنتخب والإدارة وهياكل الدولة وأجهزتها المختلفة، خصوصاً ما تعلق برئيس البلدية وما يمثله من موقع هام.

سيدي رئيس الحكومة،

إنه من غير الممكن أبداً المضي قدماً في مجال التنمية دون إعطاء القيمة الحقيقية للجماعات المحلية، فتجد رئيس البلدية يتقاضى 15000 دج، ونائب رئيس البلدية يتقاضى 12000 دج، وكذا الكاتب العام للبلدية إنها كارثة، فيجب إعادة النظر في هذا، علماً أن البلدية تعتبر من الجماعات المحلية والخلية الأساسية للدولة، فيجب إعادة الاعتبار لهذه المؤسسة المحلية للدولة.

- وضع قانون أساسي للمنتخب توضح فيه الصلاحيات ويحسن من خلاله من الوضع المادي لرئيس البلدية ونوابه وممثل الإدارة المحلية الكاتب العام.

الدولية الموالية لها في شؤون البلدان بخصوص تسيير المال العام، وفي الواقع فالحكم الراشد الذي يروج له لتسليط رقابة أجنبية على الدول ومؤسساتها يرمي إلى إشراك أطراف غير رسمية وغير حكومية في تسيير المال العام وتحديد السياسات العمومية لفرض التقشف في الميزانيات الاجتماعية.

لقد سبق وأن دعم حزب العمال، تعليمة رئيس الحكومة الأسبق فيما يخص وضع المال العام في البنوك العمومية ونتأسف كثيراً لإلغائها تحت ضغط الاتفاقيات وعقد الشراكة مع أوروبا والمنظمة العالمية للتجارة،

وقد بينت فضيحة بنك الخليفة أن الإصلاحات الاقتصادية في إطار مخطط تصحيح هيكل هي في الأصل عملية إجرامية، وتلتها سلسلة من الفضائح والنهب في عدة بنوك خاصة لاداعي لذكرها، تلاعبت بالمال العام.

نحن في حزب العمال نحذر من فتح رأس مال القرض الشعبي الجزائري (CPA) لأن ذلك يعتبر خطراً على الاقتصاد ونرفضه رفضاً قاطعاً، نحن نعلم أن ما يهم الأجانب هي الودائع الموجودة في البنوك العمومية والمقدرة بأكثر من عشرة ملايين دولار، فيجب على البنوك العمومية تمويل المشاريع العمومية وشكراً.

الرئيس : شكراً السيد أحمد عبيد، وأحيل الكلمة إلى السيد حفيظ بومحروث، فليتفضل.

السيد حفيظ بومحروث : شكراً، السلام عليكم جميعاً.

كما يقال : "إن العدل أساس الملك"، لذا سأبدأ بفكرة الحكم الراشد الواردة في برنامج الحكومة، في إطار إصلاح مهام الدولة وتنظيمها، فبالنسبة إلى قانون الانتخابات المطروح للمراجعة قريباً، سيدي الرئيس، يجب أن يدخل هذا التغيير في إطار تدعيم الأسس الديمقراطية والبناء الديمقراطي المؤسساتي بما يرقى الممارسة السياسية ويوجهها نحو خدمة التنمية وتمثيل الدولة أحسن تمثيل والإعتماد على مبدأ العمل كقيمة ومصدر وحيد للثروة، ولا يمكن محاربة الفوضى التي تعج بها الساحة السياسية والحزبية بالإقصاء، بل يكون ذلك باستهداف

بخصوص التنمية المحلية أقترح :

- الرفع من أغلفة البلديات من برامج المخططات البلدية التنموية ضمن مجموع برامج الدولة.
- تدعيم البلديات بأغلفة مالية خاصة بإنجاز دراسات في مختلف المجالات وذلك ضمن إطار استراتيجية محلية للتنمية.
- إعادة النظر في قانون الصفقات العمومية، لصعوبة تطبيقه ميدانيا، فمثلا قضية إشهار المشاريع في الجرائد فنحن نعلم أن لكل مشروع آجال محددة ليكون له أثر، إلا أن نشر الإشهار يبقى أربعة أو خمسة أشهر لينشر بالجريدة، فهذا يشكل كبير سيدي رئيس الحكومة وجب إعادة النظر فيه، فقد كان في السابق ينشر الإشهار في ظرف يومين بمجرد مهاتفة جريدة محلية وأنتم على دراية بالآجال المحددة للمشروع وغير ذلك، لذا نود إعادة النظر في قضية احتكار الوكالة الوطنية للنشر والإشهار (ANEP) لهذا المجال، لأن ذلك لا يخدم التنمية المحلية، فالمشكل كبير وعلينا تخطيه لكي نتقدم إلى الأمام.

أما بخصوص قطاع الإعلام والاتصال فأرى ضرورة تشجيع الإعلام المحلي لما له من دور في رفع الوعي الاجتماعي للسكان وإشاعة الفهم للخيارات الكبرى التي تتبناها الدولة وترقية الممارسة السياسية وتنشيط الحياة الثقافية والرياضية وجعله أداة للتقييم وتصحيح مسار التنمية.

- إنجاز مطابع في جهات الوطن ووضع سياسة لتوزيع الصحف لتكريس حق المواطن في الإعلام والانفتاح التدريجي والمدروس للمجال السمعي البصري للقطاع الخاص.

بخصوص تأطير الشؤون الدينية :

يجب التكفل بالإمام ...

الرئيس : شكرا السيد حفيظ بومحروف، وأحيل الكلمة إلى السيد علي براهيم، فليتفضل.

السيد علي براهيم : السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،

السيد رئيس الحكومة،

سيداتي سادتي أعضاء الحكومة،

زميلاتي، زملائي،

أزول فلاون،

صباح الخير.

أما بخصوص تجديد المرفق العام وتحسين أداء الدولة والجماعات المحلية، سيدي الرئيس، فيجب أن نركز على التكوين المستمر للمهينة التنفيذية للبلديات والولايات في مجالات التسيير المختلفة ووضع آليات للمحاسبة والجزاء والتحفيز على مستوى البلديات والولايات.

- وضع شرطة البلدية تحت تصرف رئيس البلدية تساعده في تأدية مهامه الضبطية والتنموية.

- وضع الإمكانيات اللازمة للمصالح التقنية للدولة على مستوى الدوائر لحسن التكفل بعملية متابعة إنجاز المشاريع التنموية وتقييمها على مستوى البلديات وهو ما يحتم على الوزارات المعنية منح المزيد من الإعتمادات ضمن ميزانيتي التسيير والتجهيز الموجهتين للمديريات الولائية التابعة لها، إذ لا يعقل أبدا أن تكتفي بالإمكانيات نفسها التي كانت موجودة قبل عشر سنوات لتنفيذ برنامج ضخم متمثل في البرنامج الخماسي، لعدم التكافؤ بين الإمكانيات الموضوعية تحت تصرف المديريات الفرعية على المستوى المحلي والأهداف المتوخاة من هذا البرنامج الكبير والضخم والتي هي محل تعهدات وجب الإيفاء بها.

- الإهتمام بالحظائر البلدية وتدعيمها بالآليات والعتاد اللازم وذلك حتى يتسنى للمسؤولين المحليين مواجهة كل تحديات العزلة والبعد والمشاكل اليومية للمواطنين، إذ لا يعقل ألا نجد في حظيرة بلدية وسائل فك العزلة بمجرد حدوث ظرف جوي طارئ.

أما بخصوص استراتيجية التنمية الريفية، فالحرص كل الحرص على التطبيق الميداني للفلسفة التي جاء بها المشروع الأول. مثل مشروع مخطط التنمية الريفية الجوارية (PPDR) الذي كنا ننتظر تطبيقه ميدانيا، إلا أنه وبعد مرور سنتين ظهر مشروع آخر جديد وهو مشروع مخطط التنمية الريفية الجوارية المندمجة (PPDRI) فأضيف للمشروع الأول كلمة "مدمجة" أو حرف (I) علما أن ذلك يطرح إشكالا وانشغالا حقيقيا حيث نجد صعوبة في تجسيد مشروع ما بقطاع واحد ببلدية أو ولاية، فما بالك في حالة تعدد القطاعات وفقا لمشروع مخطط التنمية الريفية الجوارية المندمجة الجديد، الذي تدخل فيه قطاعات ودوائر وزارية عديدة.

من الناحية المؤسساتية :
إنه ليس من الحكم الراشد أيضا الإستخفاف بالهيئة التشريعية حيث عانت من ذلك وفقدت حتى وظيفة غرفة التسجيل أمام اللجوء المكرر إلى التشريع عن طريق الأوامر الرئاسية.

إن خروقات الدستور لا تحصى، فلاحظوا معي أنه في السنة الفارطة، غادر السيد أحمد أويحي رئاسة الحكومة، ثم استخلفتهم دون المرور لا هو ولا أنتم على البرلمان، واليوم تعترفون في الصفحة الثالثة من البرنامج بأن عرض برنامج الحكومة أمام المجلس الشعبي الوطني التزام قانوني تمليه المادة 80 من الدستور ! هل يبشر هذا بوضع حد لخروقات الدستور؟ "هذا ليس مؤكدا"، إن اللجوء إلى تصويت غرفتي البرلمان، مجتمعين معا من أجل إستحداث منصب نائب الرئيس وإلغاء منصب رئيس الحكومة، يعلن عن خرق المادة 176 من الدستور التي تمنع مثل هذا الإجراء عندما يتعلق الأمر بتغيير موازين السلطات، (Comme qoui on ai pas sortie de l'auberge)

فنحن في التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية نرى أن احترام الدستور لا ينبغي أن يخضع إلى مزاج الحكم ". (ترجمة عن الفرنسية).

سيدي رئيس الحكومة،
هل من الحكم الراشد رفض العرفان القانوني المعنوي والمادي لمن مكنوا الدولة والأمة بالصمود أمام الإرهاب، "قبالعكس يعد ذلك مكافأة للإجرام" في الوقت الذي يفرض العامل المحلي نفسه على المستوى الدولي وتكرس الشعوب الحرة الديمقراطية الجوارية، فأنتم تقترحون الزيادة في صلاحيات رئيس الدائرة والوالي، وكما يقال "سيدي مليح زادلو الهواء والريح" وكأن من لا يتقدم يتقهقر، أتناسيتم أن صلاحيات رئيس البلدية تقلصت عما كانت عليه في عهد الحزب الواحد؟ فنجد 1541 رئيس بلدية لا تمكنهم صلاحياتهم القانونية من الإجابة على أكثر من نسبة 5٪ من متطلبات مواطنيهم وإلى متى يبقى هؤلاء يتقاضون أجرة 18000 دج؟ كيف نتفادى الإنزلاقات الأخلاقية؟ أين هي التعددية السياسية عندما يجرّد رئيس البلدية من تهيئة وتنفيذ مخطط تنمية بلديته "فالدائرة هي ضبطية بوليسية، لا يمكن أن تنسق عملية التنمية في فضاء سياسي تعددي، وعليه فإن

هنيئا بعودة بث مناقشات المجلس الشعبي الوطني إلى التلفزة الجزائرية، وهذا إذا دامت، فقد يساعد ذلك على استرجاع بعض المصدقية لمؤسستنا.

ورد في برنامج الحكومة قضية هامة ألا وهي الحكم الراشد، فعند الأمم الديمقراطية، يشكل هذا المفهوم معيارا حقيقيا لمعرفة مدى صلاحية حكم معين، فحبذا لو حاول السيد رئيس الحكومة عوض الأرقام الجافة والمتأخرة التي قدمها أن يبرهن لنا على مدى تقبل نظام الحكم الحالي لفحص مقياس الحكم الراشد.

"جاء السيد رئيس الحكومة بفكرة تسمى "الحكم الراشد غائب" لكن نحن كما أوصيتمونا، نبين له بأن هذا الحكم غير صالح" (بالأمازيغية).

سيدي رئيس الحكومة، إن أبسط اجتهاد يبين أن الحكم الراشد في الحوصلة وفي الاتجاهات المبرمجة سواء على مستوى الحريات أو الجانب المؤسساتي والاقتصادي والاجتماعي .

في ميدان الحريات والعدالة والمواطنة :
إن جل الوقائع تتنافى والحكم الراشد منها التحرش الإداري والقضائي ضد النقابيين والنقابات المستقلة بالخصوص، التحرش القضائي (السجن)، المساومات الإشهارية والضرائب ضد رجال الإعلام الحر، إقصاء رأي المعارضة من التلفزة والإذاعة العموميين منذ سنين، فانعدام الحكم الراشد هنا يؤكد إعلانكم عن رفضكم لفتح باب المبادرة الحرة في القطاع السمعي البصري، اللعقاب الذي استفاد منه أعوان أمن متورطين في جرائم قتل المتظاهرين سنة 2001 في منطقة القبائل وخارجها، "فأعتقد أن الترحيب بإنشاء أكاديمية أمازيغية لا يرفض الامتناع عن الحكم ولا نسيانه" ترجمة عن الفرنسية "ففي هذه القاعة وتحت نفوذكم صدر قانون سنة 1984 ما زال نصف المجتمع الجزائري بل جله يعاني من "رشد" أحكامه، وأقصد بذلك قانون الأسرة غير العادل والمتناقض في أحكامه مع الدستور.

سيدي رئيس الحكومة،
متى تفهمون أن سلطة الدولة تقوى بقوة مجتمعها المدني وتضعف بضعفه؟

سيدي رئيس المجلس الشعبي الوطني،
سيدي رئيس الحكومة،
السيدات والسادة الوزراء،
زميلاتي ، زملائي النواب،
السيدات والسادة الأسرة الإعلامية،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سيدي الرئيس،

ونحن في بداية العهد النيابية، لا ينتابني شك أن برنامج الحكومة المعروض علينا الغاية منه تحسين الظروف العامة للمواطنين، يبقى فقط مناقشة الطريقة المثلى لبلوغ هذه الغاية حسب منظور كل واحد منا.

نحن في التجمع الوطني الديمقراطي نريد أن نكون قوة في الاقتراح لا نكتفي بسرد المشاكل، فهي معروفة لدى الجميع، وهذا هو موضوع مداخلتي.

سيدي الرئيس،

بينما إنتهينا من الحملة الانتخابية، في بلدية تفسور، التي تقع بين بلديتي أوغلة وتاواموت إن كنتم لا تعرفونها!... طرح المواطنين بعض الانشغالات أغلبها تتعلق بمشاريع مسجلة للإنجاز أو التي هي في طور الإنجاز، وكنا قد بينا لهم خلال الحملة الانتخابية أن هذه المشاريع هي في طور الإنجاز. إلا أن ما شد إنتباهي في جملة الانشغالات المطروحة ، هي قضية نقص الأطباء بهذه البلدية الصغيرة إذ لا يوجد بها طبيب لظروف خاصة تعود إلى إنعدام السكن الوظيفي، لذلك أتقدم باقتراح إلى السيد رئيس الحكومة من منظوري الخاص لمعالجة هذا المشكل والذي يمكن أن يطبق في كافة البلديات ريفية كانت أم نائية، وقد لاحظت في برنامج الحكومة تكفلا نسبيا بهذا الانشغال ، حيث هناك إرادة من أجل توفير تغطية طبية أي طبيب عام لكل 700 مواطن، هذا من جهة ومن جهة أخرى نجد أرمدة من الأطباء خريجي الجامعات بصدد البحث عن العمل. فنترح من أجل تكييف تشريعنا مع الواقع المعيش بالجزائر وبالبلديات المذكورة أنفا - فلم يسعن الوقت للقيام بدراسة معمقة ومشاورة المختصين في الأمر- مراجعة تسعيرة الخدمات الطبية المذكورة في برنامج الحكومة، نتمنى التطبيق الحقيقي للسعر المعمول به حاليا عند الفحص لدى الطبيب العام والذي يتراوح بين 300

التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية يؤكد إغائها " (ترجمة عن الفرنسية).

فعكس ما قلتم إن الوفاء للأصالة الجزائرية يلزمنا اليوم بالتخلي عن النموذج المؤسستي الممركز الذي ورثناه عن المستعمر الفرنسي، فسوسيولوجية بلادنا أشبه باسبانيا أكثر منها فرنسا، فنحن في التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية نقول إنه حان الوقت لإعادة تهيئة الإقليم على أساس نظام لامركزي، باحداث هيئات جهوية حقيقية تتمتع بأكبر قسط من الصلاحيات لتتحرر السلطة المركزية من هموم التسيير اليومي، "يبدو جليا أن الإصلاح الحقيقي للدولة ليس من اهتمامات حكومتكم، فإما تكريس الجهونة وإما لا شيء" (ترجمة عن الفرنسية).

وفي الأخير ، هل من الحكم الراشد أن ندعي استقلالية المنظومة الجامعية وألا نثق في أسرة الأساتذة، لإنتخاب عميد الكلية ورئيس الجامعة كما هو الحال في سائر الدول الديمقراطية.

نحن في انتظار الحكم الراشد الذي سيصدر قانون الأستاذ والباحث ...

الرئيس : أحيل الكلمة إلى السيد نور الدين آيت حمودة لإبداء نقطة نظام .

السيد نور الدين آيت حمودة (بيدي نقطة نظام) :

أود إبداء ملاحظة ، سيدي الرئيس، أوجه نداء إلى كل النواب راجيا منهم ألا يدق أحد أثناء مداخلتنا، إذ نحن لم ندق أثناء تدخل أحد منكم وبالتالي لا نقبل أيا كان أن يدق أثناء حديثنا، سنقضي فترة خمس سنوات مع بعضنا البعض، لذا أطلب منكم أن تشرحوا صدوركم لأنكم ستسمعون منا الكثير.

الرئيس : شكرا، الرجاء احترام رصانة الجلسة وفي الوقت نفسه احترام القانون الداخلي الذي ينص على أن اللغة المستعملة في المناقشات هي اللغة العربية، اللغة الوطنية والرسمية، فقط. أحيل الكلمة إلى السيد لحسن بن غانم، فليفضل.

السيد لحسن بن غانم : بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

وددت لو أن الحكومة باشرت عهدها بإتخاذها جملة من التدابير، إذ كنت أتصور أنه سيكون لها الأثر البالغ والإيجابي لدى المواطن الذي يتطلع ويتابع بشغل شاغل، وباهتمام بالغ هذه المداخلات، كنت أتمنى أن تبادر حكومتكم إلى إتخاذ إجراء جريء وفعال وهو خفض أسعار الوقود، والبنزين، والماء والكهرباء في غير منة لكن إستدراك هذا الضيم، والظلم وقع على المواطن.

سيدي الرئيس،

في مناقشة القطاعات الواردة في برنامجكم أسجل بشكل لافت للانتباه كثافة النصوص القانونية، إلى حد تزامنها، وإحداث حالة من التشيع، بل بروز مظاهر التناقض بين نص وآخر، مما يدعو على سبيل الاستعجال إلى إنشاء هيئة وطنية توكل لها مهمة تجميع هاته النصوص ودراستها ومن ثم إقتراح تحيينها أو تعديلها، ثم تجميعها في شكل مدونة يسهل الرجوع إليها، والاعتماد عليها من قبل المختصين والمتعاملين، كما ألفت إنتباهي دولة الرئيس عدد المؤسسات العقابية المقرر إنشائها، مما يدعو إلى الحديث عن السياسة العقابية التي يراد تجسيدها وجدواها من خلال هذه المؤسسات، حيث أضحت بعض المؤسسات العقابية جديرة بتصنيف وزارة السياحة وتضاهي خدماتها خدمات بعض فنادق الجمهورية الجزائرية مما يطرح تساؤل عن السياسة العقابية لهذه المؤسسات وغياب الدور الرادع والصارم لقمع هؤلاء غير المسيئين والمجرمين الذين لا يجب أن يحاطوا بذلك التكريم والرعاية والتبجيل، إلا في حدود ما يحفظ كرامة الإنسان لكن بالشكل الذي يحقق جانب القصاص، ويحقق جانب الردع الذي تكفله الدولة.

سيدي رئيس الحكومة،

أسجل كذلك أن تكفل الدولة بترقية الأعوان القضائيين يقتضي وجوبا أن تتكفل كذلك بإنشاء المدرسة الوطنية للموثقين، والمحضرين، والمحامين حتى نكفل إستمرارية وقيام، وإضطلاع الدولة بمهامها من خلال الوزارة الوصية. وهي وزارة العدل.

بشأن الإدارة المحلية،

يسرنا حرص الدولة على فرض هيبتها وتعزيز سلطاتها من خلال أعوانها، إلا أننا نعتقد أن تعزيز مكانة الدولة يمر بداية عبر بوابة

و400 دج، ونتمنى أن يكون تعويض صندوق التأمينات الاجتماعية وفق السعر الحقيقي الذي يدفعه المريض، ولدي إقتراح مستمد من الفلسفة العامة للتجمع الوطني الديمقراطي الذي يهدف إلى وضع آليات لبلوغ الغاية المنشودة.

- إمكانية ترخيص الأطباء بالعمل دون مطالبتهم بتوفير عيادة خاصة لهم بل يكفي أن نضع رقم هاتفهم المحمول في كل المرافق الصحية المنتشرة عبر كل البلديات وهذا سيسمح من جهة بالتخفيف من حدة ظاهرة البطالة خاصة بالنسبة إلى الأطباء الجدد المتخرجين من الجامعات وتغطية صحية أكبر، وتنفيذ فعلي لسياسة الوقاية الصحية، من جهة أخرى.

وإني على يقين تام بأن يكون لهذا الإقتراح في الأمد المتوسط إنعكاسات على العجز المالي الذي يعانیه حاليا صندوق الضمان الاجتماعي، ونتمنى أن تجرى هناك دراسة على هذا الإقتراح.

وبعد انتخابنا كنواب بالمجلس الشعبي الوطني قمت بفتح مداومة على مستوى مقر مكتب حزب التجمع الوطني ا لديمقراطي لولاية سيدي بلعباس في إنتظار إقامة مداومة خاصة وقد استقبلنا فيها المواطنين، حيث كانت أغلب انشغالاتهم تصب كما تعلمون على مشكل البطالة ...

الرئيس : شكرا للسيد لحسن بن غانم، وأحيل الكلمة إلى السيد زين الدين بن مدخن، فليتفضل.

السيد زين الدين بن مدخن : بسم الله الرحمن الرحيم ، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين .

سيدي رئيس المجلس الشعبي الوطني الموقر،

السيد رئيس الحكومة،

معالي الوزراء،

زميلاتي، زملائي النواب المحترمين،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الحكومة،

يجب أن تظل الجزائر واحدة موحدة وموحدة من " تاء " تبسة إلى " تاء " تلمسان، ومن تيزي وزور إلى تامنراست هذه الوحدة الوطنية يجب أن تصان، وأن يحافظ عليها سيدي رئيس الحكومة.

من الأعمال التي تستدعي الوساطات، والتوصيات من الوزن الثقيل، أما إن رغبتكم في استخراج رخصة التجزئة فحدث ولا حرج.

سيدي الرئيس،

أود أن يفرد لنا ديوانكم وقتنا نحدثكم عن ولاية تبسة المحاصرة بفعل النصوص القانونية الجائرة التي تلزم مواطنيها باستخراج رخصة الجمركة متى سمح وقتكم بذلك . وشكرا السيد الرئيس.

الرئيس : شكرا للسيد زين الدين بن مدخن، وأحيل الكلمة إلى السيد خليفة مسعودي، فليفضل .

السيد خليفة مسعودي : بسم الله الرحمن، الرحيم الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه. السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني ،

السيد رئيس الحكومة،

السادة أعضاء الحكومة،

زملائي النواب،

السادة أعضاء الأسرة الإعلامية،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته. وبعد :

أستسمح لأوجه من هذا المنبر بإسمي وبإسم حركة النهضة الشكر الجزيل لأبناء ولاية باتنة الذين وضعوا ثقتهم فينا.

أما مشروع برنامج الحكومة الذي بين أيدينا، فقد ورد في مقدمته أنه يستند إلى أسس برنامج السيد رئيس الجمهورية الذي يقوم على أهداف ثلاثة تتمثل في :

- وضع حد للعنف،

- استعادة الثقة،

- بعث الأمل من جديد .إني متأكد أن جميع البرامج التي إعتدتها الحكومات المتعاقبة منذ إنتخاب السيد عبدا لعزير بوتفليقة رئيسا للجمهورية، وضعت في حسابها تحقيق هذه الأهداف الثلاثة، غير أنه وللأسف الشديد، القليل الذي تحقق منها.

فالعنف ما زال قائما وموجودا، والجزائر ما زالت لم تتعاف جيدا من هذه الظاهرة، لأن الأسباب التي تولد ها لا تزال قائمة أيضا

المصادقية أي مصادقية الدولة وأين هي هذه المصادقية؟ إن كان المنتخب يهشم أو تقلص صلاحياته.

إننا في حركة مجتمع السلم نشمن أي مبادرة تمكن الولاية ورؤساء الدوائر من آليات المبادرة والمتابعة والمراقبة شريطة أن يتم ذلك في إطار متوازن يحفظ للمنتخب مكانته ويصون للشعب صلاحياته التي يمارسها من خلال منتخبيه.

سيدي رئيس الحكومة،

جميل أن تراجع القوانين الأساسية للأسلاك المشتركة، لكن الأفضل منه أن يشرك موظفي هذه الأسلاك في مناقشة تلك المشاريع وفي طليعتها القانون الأساسي لعمال البلديات، لأن المواطن البسيط لا يعرف الوزارات، ولا يتردد على مكاتبها، بل يعرف شبائيك الحالة المدنية، وطوابير الشبكة الاجتماعية.

إن أي عملية إصلاح تغفل الوحدة الأساسية في هرم الدولة ألا وهي " البلدية " لاشك أنها ستظل مبتورة.

السيد رئيس الحكومة،

أتساءل عن مشروع بطاقة التعريف الوطنية الجديدة- الممغنطة- ومتى يتم تداولها في الوقت الذي إختزل فيه الحاسوب الوقت والجهود والتكاليف.

سيدي الرئيس،

أسجل هنا استغلال بعض الأجانب لبعض الثغرات القانونية وأعني تحديدا "القانون التجاري".

إذ لا يكفي، السيد الرئيس، وجود مجموعة أجنب بحوزتهم ألف أورو لتأسيس شركة تخولهم فيما بعد الحصول على بطاقة الإقامة، وعليه فإنني أدعو إلى مراجعة هذه النصوص حتى تصان للجزائر هيبتها، ويتم التمييز بين الغث والسمين.

أما عن قطاع السكن، فإن جزءا كبيرا من العراقيين التي تواجه الانطلاقة الفعالة لقطاع السكن مردها كثرة النصوص القانونية ولا شك أنكم دولة الرئيس، معالي الوزراء زميلاتي زملائي النواب كنتم يوما ما ضحايا هذه المنظومة، إذ أن استخراج شهادة التعمير ورخصة البناء وناهيك عن شهادة المطابقة يعد

- إحياء رسالة المسجد باختيار وإعداد أئمة قاردين على نشر تعاليم الإسلام وقيمه النبيلة،
- إعتداد وتشجيع الجمعيات ذات الطابع الخيري والثقافي،
- إرساء قواعد الديمقراطية الحقيقية لا المظهرية،
- إحترام الحريات الأساسية الفردية، والجماعية، وعدم إعاقتها،
- التطبيق الصارم لقوانين الجمهورية الجزائرية في جميع ميادين الحياة، وعلى كل المستويات ، وبدون تمييز .

أما بخصوص ما ود في البرنامج عن الإصلاحات الواسعة في نظام التعليم العالي، وخاصة نظام (ليسانس، ماستير، دكتوراه) (LMD) فإنني أسجل من هذا المقام اقحام الطلبة والأساتذة في بحر لا يحسنون السباحة فيه. إذ هناك نقص واضح في تكوين وتأهيل المؤطرين، وضعف كبير في إعداد البرامج والكتب الخاصة بها، مما يؤثر سلبا في التكوين الجيد والنوعي للطلاب.

لذا علينا أن نستفيد من كل التجارب النقية الصافية، ونتفتح على ثقافات العالم بكل ثقة في النفس، فنقبل ما يقبله مجتمعنا ويتماشى مع قدراتنا، واحتياجاتنا، ونتفادى الاصلاحات الشكلية.

فليست الإصلاحات أن تأتي ببرامج مستنسخة ونعرضها في ثوب جديد على أنها برامج جديدة.

ومما أثار إنتباهي ، وأنا أقرأ هذا البرنامج فقرة أخذتها من أهم الفقرات الواردة فيه والتي تذكر بالحرف الواحد ما يأتي :
"والجديد بالتأكيد أن العملية، التي بادر بها رئيس الجمهورية من أجل الوقاية من تسوس الأسنان في الوسط المدرسي يتمكين التلاميذ من مادة الفلبيور، ستتواصل ، وقد خصص غلاف مالي بمبلغ 5,1مليار دينار".

وكنت أود لو أن الإشارة كانت إلى موضوع المعلم، والأستاذ والمدير لكونه العمود الفقري في العملية التربوية.

ونحن في حركة النهضة نطالب بتخصيص مبالغ مضاعفة للاعتناء بالمعلم والأستاذ، والمدير من جميع الجوانب، حتى يقبلوا على أداء مهامهم، وهم في راحة بال وفكر.

كالإقصاء والتهميش، والحفرة، والتمييز في توزيع ثروات البلاد على أبناء الجزائر، والتمييز في توزيع وإسناد المسؤوليات، فهي غالبا ما تذهب لغير أهلها، ومستحقها. فنحن في حركة النهضة نطالب بالقضاء على هذه الأسباب وتوقيف هذه الممارسات من أجل إعادة الأمن والاستقرار في الجزائر.

أما عن الثقة بين الحاكم والمحكوم فما زالت بعيدة .

ومن أهم أسباب زعزعة الثقة وفقدانها هي :

- مصادرة الحريات الفردية والجماعية، وخاصة في المواعيد الانتخابية،
- تهميش الإدارة للمواطن، كغلق الأبواب في وجهه وعدم الاهتمام بشؤونه،
- ضعف الاهتمام إلى درجة النسيان للطبقات المحرومة .

هذه الطبقات التي تمثل الشريحة الواسعة من المجتمع لا يلتفت إليها إلا في المناسبات والمواعيد الانتخابية، ولا تقدم إليها إلا الشعارات المزخرفة والوعود الكاذبة.

هذه الطبقات القابعة في الأحياء المنسية المحيطة بعواصم الولايات، وفي المداشر والقرى، تفتقر إلى أبسط وسائل الحياة الكريمة التي يفترض أن تمس جميع الجزائريين دون إستثناء فلا الماء، ولا الكهرباء، ولا الغاز، ناهيك عن العمل، والسكن فأين نحن ذاهبون؟

أما عن الأمل المفقود وخاصة لدى فئة الشباب الذي أصبح يفكر في كل شيء إلا في البقاء في بلده، هذا الشباب الذي فقد الأمل في الحياة، عندما وجد نفسه يتاجر بالمخدرات ويتناولها ويرتكب أشنع الجرائم، كالسرقة، والنهب والتزوير... بحثا عن قوت يومه.

فهل هذا الوضع لا يندب بالانفجار؟

سيادة رئيس الحكومة،

يجب الاسراع في معالجة هذا الوضع المؤلم والخطير، وإننا في حركة النهضة نقترح في هذا الصدد، لمعالجة ذلك ما يأتي :

- إلزامية إدراج التربية الإسلامية في جميع أطوار التعليم،

- حرمانهم من الغاز الطبيعي، وتنقلهم يوميا لجلب قارورات الغاز، وصهاريج المياه.

- إنعدام وسائل النقل خاصة بالنسبة إلى التلاميذ المتمدرسين القاطنين في الأحياء الآتية :

سيدي البشير، الشهيد محمود، النجمة، الحاسي، رأس العين ببلدية وهران وكذا حي العين البيضاء ببلدية السانية ولاية وهران، وبلدية الكرمة ... وغيرها من البلديات الأخرى.

نرى في الجبهة الوطنية الجزائرية أن قضية التشغيل تمس جميع الشرائح وخاصة منها الطلبة المتخرجين من الجامعات، ومعاهد التكوين المهني، وكذا أولئك الذين طال انتظارهم للحصول على منصب عمل، إذ تدفع به الظروف إلى الانحراف والآفات الاجتماعية، والتفكير في الهجرة غير الشرعية.

أما عن قطاع النقل: سواء منه النقل الجوي أو البري أو البحري فإن السلطات الولائية بوههران على علم بما يعاني من مشاكل وخاصة على مستوى مطار السانية بوههران الذي تتوي الحكومة توسيعه، كما يعلم الجميع إلا أن هذا المطار يتطلب إيجاد حل سريع لاسيما في فصل الصيف لاستقبال المسافرين خاصة المهاجرين منهم، وتوفير الظروف الملائمة لهم.

كما هو الشأن نفسه بميناء وهران الذي أصبح لا يستجيب للمقاييس الدولية، وهو الشيء الذي فرض على المسافرين التنقل إلى ميناء العاصمة للسفر، وغيرها من المطارات الأخرى لعدة أسباب.

أما عن شبكة النقل في وهران فإنها تعرف نقصا ملحوظا خاصة في الموسم الدراسي.

أما الحديث عن مؤسسة الخطوط الجوية الجزائرية بوههران فهي معروفة لدى الجميع بمعاملاتها السلبية للزبائن، وربما السبب في ذلك كونها المنافس الوحيد في الميدان.

- التقسيم الإداري : نرى في الجبهة الجزائرية أنه ينبغي إحداث تقسيم إداري جديد يقرب الإدارة من المواطن مع إنشاء مناصب

فأين محل تسويس الفكر والأخلاق والآداب العامة من تسويس الأسنان، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

الرئيس : شكرا للسيد مسعودي خليفة، وأحيل الكلمة إلى السيد محمد مخالدي، فليتفضل.

السيد محمد مخالدي : شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

سيدي رئيس المجلس الشعبي الوطني،

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

أخواتي إخواني النواب،

السيدات والسادة رجال الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

في البداية أشكر سكان ولاية وهران على الثقة التي وضعوها في الجبهة الوطنية الجزائرية، وتتمنى أن تكون عند حسن ظنهم، كما أبدي تأسفي على أن يتدخل النائب لطرح إنشغالات المواطنين في مدة قدرها سبع (07) دقائق.

في بداية تدخلتي هذا يفرض علي أن أمر مرور الكرام إلى الحديث عن ملخصات للمواضيع الهامة حسب الأولويات، ومنها على الخصوص الطبقة المحرومة، والمعاقين، وكذا المسنين واليتامى دون أن ننسى الأشخاص الذين يبيتون تحت الجسور وفي الحدائق العامة، في الجزائر المستقلة، وهذا الشيء أصبح يزداد يوما بعد يوم، وهو أمر مفروض عليهم لا حول ولا قوة لهم في ذلك.

لذا نطلب من وزارة التضامن ضرورة التكفل بهاته الفئة وجعلهم من أولويات برنامجها.

- كما لا ننسى العائلات المحرومة والتي تفتقر إلى الوسائل والمرافق الضرورية للحياة، إلى جانب الظروف المعيشية القاسية.

- كإنعدام المياه الصالحة للشرب، والسير على الوحل خاصة مع حلول فصل الشتاء.

- حضور المحامي للدفاع أمام الضبطية القضائية رفقة المتهم أو الضحية بات أمرا إجباريا مثل ما هو الشأن أمام وكيل الجمهورية وقاضي التحقيق، ولو بصفته كملاحظ وذلك لتعزيز حقوق المواطن، وإعطاء مصداقية لمحضر الضبطية القضائية حتى يكون محضرا رسميا، وليس إستدلاليا فقط أمام القضاة.

-إصلاح قطاع السجون :

يحق للمسجونين والمحكوم عليهم بصفة نهائية استعمال الهاتف للإتصال بعائلاتهم ...

الرئيس : شكرا للسيد محمد مخالدي، وأحيل الكلمة إلى السيدة سكيينة مساعدي.

السيدة سكيينة مساعدي : بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين وآله وصحبه إلى يوم الدين.

السيد رئيس الحكومة الموقر،

معالي الوزراء،

أخواتي، إخواني النواب،

عائلة الصحافة،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أتمنى أن يكون تدخلني هذا كمساهمة تصب في سياق إثراء قانوني البلدية والولاية، فكما تكون الأسرة خلية المجتمع تكون أيضا الإدارة المحلية خلية الدولة في خدمة هذا المجتمع، إذ تعد العنصر القاعدي للدولة والهيكل الأقرب للمواطنين لتلبية حاجاتهم، ولكن وللأسف، فقد أبرزت التجربة الميدانية بعض التصرفات السلبية في تحمل المسؤوليات، حيث أصبح إختراق النصوص القانونية أسهل وأعم من احترامها وتنفيذها على مستوى الجماعات المحلية، حيث أصبح السؤال المتردد هو: ما هو الأسلوب الأنجع في الانضباط في احترامها؟ وتقع هذه المسؤولية على حد سواء على عاتق المواطنين. أولا في اختيار الكفاءات العلمية والأخلاقية، كما تقع على عاتق الدولة في إعداد مقاييس صارمة تركز على سمو الضمير المهني، والاستقامة والكفاءة، والجزائر تزخر بشباب يحمل هذه الكفاءات، لا يزال ينتظر رفع الحصار عليه لتفجير طاقاته الهائلة.

شغل، وكذا التحكم في ميكانيزمات التسيير بإحداث ولايات وبلديات جديدة، وخاصة في ولاية وهران الشاسعة، والتي تعد الثانية بعد العاصمة من حيث الكثافة السكانية.

- القانون البلدي والولائي :

بات من الضروري تعديل قانوني الولاية والبلدية، وإعطاء صلاحيات واسعة للمجالس المنتخبة لكونها قريبة من المواطن وعلى إطلاع بمشاكله اليومية، وجعل الإدارة كسلطة مراقبة للقانون.

- العلاقة بين البلدية والدائرة :

إن هناك غموضا في العديد من بنود قانون البلدية الحالي خاصة في مجال تحديد الصلاحيات والمصادقة على المداورات، وهذا الفراغ يستغله رؤساء الدوائر لعصنة التنمية المحلية للبلدية، وحل مشاكل المواطنين، وهذا بحكم تجربتي طيلة خمسة عشرة (15) سنة كمنتخب في المجالس المحلية، كما أنه إلى أن هناك بعض الدوائر بولاية وهران ينتظر فيها المواطن مدة من ثلاث سنوات إلى 5 سنوات للحصول على البطاقة الرمادية.

- الحالة المدنية :

إن استخراج شهادة الميلاد الأصلية يكثر الحديث عنها بسبب صعوبة استخراجها وذلك يعود إلى أسباب منها صعوبة التحكم في تلبية طلبات المواطنين نظرا للتنقل من ولاية لأخرى، ولذا نرى أن الحل يكمن في السماح بإستخراجها من أي بلدية كانت كما هو معمول به في شهادة السوابق العدلية.

- التوظيف عن طريق الشبكة الاجتماعية، وتشغيل الشباب في مصالح الحالة المدنية :

حدوث عدة أخطاء في الألقاب والأسماء، وخاصة أثناء تسجيل المواليد.

- إصلاح العدالة :

إن شعار الجبهة الوطنية الجزائرية هو "من أجل العدل والعدالة"، فكما تم إصلاح العدالة والمنظومة التربوية ينبغي أيضا إصلاح عدة قطاعات منها على الخصوص قطاعات الصحة والنقل، والفلاحة ... وغيرها من القطاعات، ولإكتمال ومواصلة إصلاح قطاع العدالة نقترح ما يأتي :

- إعادة الاعتبار للمواطن.
- تكريس العدالة والانصاف بين المواطنين مما يؤدي إلى استقرار المجتمع وإرجاع الثقة والأمل.

حينها نستطيع التكلم على الديمقراطية، وليس قبل.
- توظيف ذكاء الشباب وعبقريتهم تفاديا لحصاد كبتهم وغضبهم، وتقليصا من حدة الآفات الاجتماعية في جزائر الانعاش الاقتصادي الذي أصبح السبيل الأنجع لترسيخ قواعد المصالحة الوطنية عبر صناديق الاقتراع.

- إستئصال الفساد على مستوى البلدية عبر الإصلاح الإداري المعزز لكفاءات الشباب هو السبيل الوحيد لانقاذ الدولة من وباء الرشوة - أخطبوط العصر - علما أن الكنز الوحيد للجزائر هو المواطن الصالح، وبالأخص المسؤول الصالح، على غرار المثل الصيني القائل: "يتعفن السمك من رأسه أولا" وأنا أقول هذا كمواطنة قبل أن أكون نائبا :

- تعمير وتحصين الدولة يبدأ بتعمير وتحصين الجمعيات المحلية بالاعتماد على الموارد البشرية الكفأة والمؤهلة في أول الأمر، والدليل على ذلك هو أن جل المشاكل المطروحة منذ يومين في هذا المجلس الموقر تصب كلها في إطار التنمية المحلية.

- السيد رئيس الحكومة الموقر.
- معالي وزير الداخلية والجماعات المحلية الموقر لقد كلفوني معوزي الجزائر العاصمة بتبليغكما سؤال لا يزال يتردد في الجزائر وينتظر الرد المجدي. وهو كالآتي...

الرئيس : شكرا، نكتفي بهذا العدد من التدخلات في الفترة الصباحية هذه، ونستأنف أشغالنا في الساعة الثانية والدقيقة الثلاثين بعد الزوال. شكرا للجميع والجلسة مرفوعة.

رفعت الجلسة في منتصف النهار
والدقيقة الثانية والثلاثين

لا تسلم المسؤولية إلا لمن هو أهل لها تفاديا لسوء التسيير والانحرافات. وفي هذا السياق لا بد من اختيار أهل الخبرة والتأهيل، والأخلاق، ويعاب على المصالح العمومية كثرة تكاليف الدورات التكوينية ماليا وماديا.

لذلك يجب الاختيار الصارم للمنتخبين المحليين بصفتهم ممثلي المجتمع لدى الإدارة، وممثلي الدولة لدى المجتمع وإن المنتخب المحنك هو الذي يربط بذكاء بين الدورين بهدف النجاعة في التسيير الراشد بمشاركة العناصر المؤهلة في المجتمع، لكن وللأسف، فقد أصبح هناك عددا كبيرا من المنتخبين يفضلون التمتع بتمثيل الدولة، لكون هذا الدور يعزز نفوذهم لدى المواطنين وينفخ كبريائهم متجاهلين تمثيلهم للمواطن إزاء الإدارة معتبرين هذا الدور شاق ومتعب، حيث يكلفهم تحمل مشاكل وهموم المواطنين هم بعيدين عنها ومثل هذه التصرفات أدت إلى زعزعة ثقة المواطنين في مؤسسات الدولة وانجرت عنها الأزمات المتعددة، والمتتالية.

كما تتكون الوديان من العناصر، يتكون أيضا الفساد من سوء التسيير المحلي، والرشوة المحلية.

ماذا ننتظر من وضعية اجتماعية يسكن فيها الكثير من المسؤولين المحليين أبراج عالية، ومواطنيهم في الأودية.

هذا الفضاء المكهرب الذي تاه فيه الشباب المؤهل، وغير المؤهل، الذي أصبح يفضل الموت بمصارعة أمواج البحر أدى إلى توسيع الفجوة بين الحاكم والمحكوم، وإن حل هذه المعادلة سيساهم في تهدئة هذه الأوضاع، وتدعيم سلطة الدولة في عملها الجوّاري، وكذا تقوية الحس المدني للمواطن.

إن قوة الدولة تكمن أساسا في تماسك وقوة مجتمعها حينما يبني هذا على ما يأتي :
- الحوار.